EP

UNEP/EA.4/2

Distr.: General
22 March 2018

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الرابعة
نيروبي، ١١-١٥ كانون آذار/مارس ٢٠١٩

محضر أعمال جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة

١- عُقدت الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

أولاً- افتتاح الدورة (البند ١ من جدول الأعمال)

٢- افتتح الدورة السيد سيم كيسلر، رئيس جمعية البيئة في الساعة ١٠:٣٥ من صباح يوم الإثنين الموافق ١١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٣- وبناءً على دعوة الرئيس، التزمت جمعية الأمم المتحدة للبيئة دقيقة صمت حداداً على كل الذين فقدوا أرواحهم، بمن فيهم المندوبون والمترجمون الفوريون وموظفو الأمم المتحدة، في حادث تحطم طائرة أثناء سفرهم من أديس أبابا إلى نيروبي في اليوم السابق.

٤- وأدلى ببيان افتتاحي كل من السيد كيسلر؛ والسيدة جويس مسويا، المديرة التنفيذية بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيدة ميمونة محمد شريف، المديرة العامة بالإنابة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ والسيد كيرياكو توبيكو، وزير البيئة في كينيا.

٥- وقال السيد كيسلر في كلمته إنه مع اقتراب احتفال برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالذكرى الخمسين لتأسيسه في عام ٢٠٢٢، فقد حان الوقت لتقييم التقدم المحرز في صياغة جدول الأعمال البيئي العالمي. وأشاد بالأمانة، في الماضي والحاضر، لجهودها الدؤوبة في مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات لحماية البيئة والتصدي لتدهور الكوكب. وتقدم بالشكر للسيدة مسويا على قيادتها باعتبارها مديرة تنفيذية بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ورحب بالسيدة إنغر أندرسن باعتبارها المديرة التنفيذية القادمة، في وقت تحتاج فيه المنظمة إلى أن تصبح أكثر مرونة وفعالية وقوة للتصدي سريعاً لأكثر التحديات البيئية إلحاحاً على مر الأجيال. ومن شأن المداولات الجارية في الدورة الحالية لجمعية البيئة ونتائجها، بما في ذلك الإعلان الوزاري الذي سيعتمده الوزراء في غضون أسبوع، أن تسهم في جدول الأعمال العالمي الطموح للمضي قدماً نحو تكوين مجتمعات مستدامة وقادرة على

الصمود. وأخيراً، حثّ السيد كيسلر جميع الحضور على العمل بروح من الالتزام والتفاهم بغية تحقيق توقعات المجتمع الدولي.

٦- وشددت السيدة مسويا في بيانها الافتتاحي على الطبيعة الملحّة للوضع العالمي؛ فمع بلوغ كوكب الأرض أقصى إمكانياته، لم يعد بالإمكان تأجيل العمل. ويجب على البشرية أن تعالج عواقب نموها دون تأخير. وتأتي العلوم الحديثة بأدلة مقنعة في هذا الصدد؛ ومن المهم للغاية تحقيق التحول في طرق العيش والإنتاج الخاصة بالبشر، وفي خياراتهم اليومية. ولحسن الحظ، هناك أمثلة عديدة على الابتكار حول العالم تظهر أن البشر ليسوا على استعداد لانتظار مَن دونهم لتغيير المستقبل الجماعي للبشرية ولكنهم أنفسهم يتحدون أساس النموذج الاقتصادي السائد في العالم. ويتضمن المسار نحو التحول ما يلي: أولاً، الانتقال سريعاً إلى اقتصاد مراع للبيئة منخفض الكربون بنسبة ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠؛ وثانياً، تقليل الأثر البيئي للإنتاج الغذائي بمقدار الثلثين عن المستويات الحالية؛ وثالثاً، تحقيق اقتصاد التدوير الذي لا ينتج سوى قدر ضئيل جداً من النفايات بحلول عام ٢٠٥٠.

٧- وقالت السيدة شريف في كلمتها الافتتاحية إن النجاح في مواجهة التحديات البيئية المتزايدة يعتمد على تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة من خلال الابتكار واتباع نُهج إبداعية - تحول الأفكار الجريئة إلى عمل فعال. وفي سياق بدء تنفيذ جدول أعمال الإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة، سيضطلع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بدوره باعتباره مقدم الخدمات الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨- وبدأ السيد توبيكو بيانه بالإعراب عن تعازيه للذين فقدوا أحباءهم في حادث تحطم الطائرة في اليوم السابق. ورحب بالمشاركين في كينيا وهنّأ السيدة إنغر أندرسن على تعيينها مديرة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٩- وقال السيد توبيكو، مشيداً باختيار موضوع الدورة الحالية، إن للابتكار دوراً محورياً في المضي قدماً صوب الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛ وستؤدي المعارف الأصلية والمحلية والتقليدية دوراً هاماً في التمكين من تكييف الابتكار مع الاحتياجات المجتمعية المختلفة. وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات معززة للحد من المواد البلاستيكية التي تستخدم لمرة واحدة ومعالجة التلوث البحري بالمواد البلاستيكية في جميع أنحاء العالم، والذي يجب أن يقترن بإيجاد مواد بديلة مبتكرة تشتد الحاجة إليها، وتكون ميسورة من حيث الكلفة ومراعية للبيئة. وكان حق الإنسان في التمتع ببيئة صحية موضوعاً محورياً للدورة الحالية، وتضمن المسؤولية الأساسية عن ضمان أن تساعد الأنشطة الاقتصادية على حماية البيئة ورفاه البشر. وفي الختام، حثّ السيد توبيكو جمعية البيئة على النظر في الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها حق الإنسان في التمتع ببيئة صحية إلى إيجاد حلول مبتكرة تفضي إلى استهلاك وإنتاج مستدامين حقاً.

ثانياً- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

ألف- إقرار جدول الأعمال

١٠- اعتمدت جمعية البيئة في جلستها العامة الأولى جدول الأعمال التالي للدورة، على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/EA.4/1/Rev.1).

١- افتتاح الدورة.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣- وثائق تفويض الممثلين.

٤- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

٥- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

٦- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

٧- إشراك أصحاب المصلحة.

٨- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٩- الجزء الرفيع المستوى.

١٠- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها.

١١- اعتماد نتائج الدورة.

١٢- انتخاب أعضاء المكتب.

١٣- مسائل أخرى.

١٤- اعتماد التقرير.

١٥- اختتام الدورة.

باء- تنظيم العمل

١١- اتفق المشاركون في جمعية البيئة، وفقاً للمادة ٦٠ من نظامها الداخلي، على إنشاء لجنة جامعة للنظر في بنود مختلفة أدرجت في جدول أعمال الجمعية. ووافقت الجمعية أيضاً، وفقاً لتوصيات المكتب، على أن يتولى السيد فرناندو كومبرا (البرازيل) رئاسة اللجنة الجامعة، والسيد إ ب بوتيرا بارتاما (إندونيسيا) مهام المقرِّر، وأن تنظر اللجنة في البند ٥، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية، والبند ١٠، جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها.

١٢- وكذلك وافقت الجمعية على تنظيم حوار للقيادة يتناول ''التحديات البيئية المتعلقة بالفقر وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك النظم الغذائية المستدامة والأمن الغذائي ووقف فقدان التنوع البيولوجي''، سيعقد يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، يعقبه حوار لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن ريادة الحلول المبتكرة من أجل الاستهلاك المستدام، وعلى أن يُعقد حواران للقيادة يوم الجمعة ١٥ آذار/مارس يتناولان موضوعي ''نُهج دورة الحياة إزاء كفاءة الموارد، والطاقة والمواد الكيميائية وإدارة النفايات''، و ''الابتكارات في تنمية الأعمال في عصر يتميز بالتغير التكنولوجي السريع''.

جيم- الحضور

١٣- مُثل ١٧٣ من الدول الأعضاء في الدورة، وهي: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)،

بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، توغو، توفالو، تونس، تونغا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عُمان، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

١٤- ومُثلت الدول التالية غير الأعضاء: دولة فلسطين، الكرسي الرسولي، منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، نيوي.

١٥- ومُثلت هيئات الأمم المتحدة، ووحدات الأمانة وأمانات الاتفاقات التالية في الدورة: التحالف المعني بالمناخ والهواء النقي للحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر؛ وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ إدارة شؤون الإعلام؛ والمكتب التنفيذي للأمين العام؛ مرفق البيئة العالمية؛ الصندوق الأخضر للمناخ؛ ومجلس حقوق الإنسان؛ الفريق الدولي المعني بالموارد؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال؛ ومفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ أمانة الأوزون؛ وأمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛ وأمانة اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث؛ وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وأمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛ وأمانة معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية؛ وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً للطيور المائية؛ وأمانة اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا؛ وأمانة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة؛ وأمانة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ شبكة حلول التنمية المستدامة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وهما بوابة الأمم المتحدة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، إنفورميا؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من مخاطر الكوارث؛ ومكتب

الأمم المتحدة في جنيف؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأغذية العالمي.

١٦- ومُثلت في الدورة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات المعنية التالية: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ منظمة الطيران المدني الدولي؛ مؤسسة التمويل الدولية؛ منظمة العمل الدولية؛ المنظمة البحرية الدولية؛ المنظمة الدولية للهجرة؛ الاتحاد الدولي للاتصالات؛ مركز التجارة الدولية؛ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ مجموعة البنك الدولي.

١٧- ومُثِّلت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الدورة: معهد أفريقيا؛ مصرف التنمية الأفريقي؛ الاتحاد الأفريقي؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ مصرف التنمية الآسيوي؛ مركز التنوع البيولوجي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق؛ مركز البحوث الحرجية الدولية؛ مركز شرق أفريقيا للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ جماعة شرق أفريقيا؛ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ المفوضية الأوروبية؛ المصرف الأوروبي للاستثمار؛ الاتحاد الأوروبي؛ الفريق الحكومي الدولي المخصص المعني برصد الأرض؛ المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال؛ المركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية؛ غرفة التجارة الدولية؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ الشبكة الدولية للخيزران والروطان؛ اللجنة الأولمبية الدولية؛ الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية؛ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة؛ جامعة الدول العربية؛ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ المركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية؛ أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ؛ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ البرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا؛ الاتحاد من أجل المتوسط.

١٨- وإضافةً إلى ذلك، مُثل عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بصفة مراقب.

دال- البيانات العامة التي أدلت بها المجموعات الإقليمية

١٩- عقب افتتاح الدورة، أدلى ممثلو المجموعات الإقليمية للدول الأعضاء ببيانات عامة عن بنود جدول أعمال الدورة الحالية.

١- الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

٢٠- تكلم ممثل رومانيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فقال إن أوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا تؤيد بيانه. وتعهد الاتحاد الأوروبي بالعمل بشكل بنّاء لمساعدة جمعية البيئة في الوفاء بولايتها المتمثلة في توفير القيادة العالمية في شؤون البيئة في دورتها الرابعة، بوسائل منها وثيقة ختامية طموحة تعكس الضرورة الملحّة، التي أكدت عليها أفضل العلوم المتاحة، لمواجهة تغير المناخ والمواد البلاستيكية بطريقة فعالة. ورحب الممثل بوجه خاص بالقرارات المقترحة بشأن النساء والبيئة، التي تعزز المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات في الإدارة البيئية، وتشجع تكثيف الإجراءات العالمية المتخذة للتصدي لإزالة الغابات. فمن الضروري وضع الإدارة المستدامة للموارد في صميم أولويات السياسات ذات الصلة؛ وتلزم زيادة كفاءة الموارد والانتقال إلى اقتصاد التدوير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهداف اتفاق باريس والاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف. ودعا الممثل وزراء البيئة إلى إبلاغ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجمهور الأوسع نطاقاً على مستوى العالم بوضوح عن الضرورة الملحّة لتحويل النظام الاقتصادي العالمي نحو مزيد من الاستدامة والدائرية وتحفيز العمل العالمي الملموس لتحقيق هذا التحول.

٢- الدول الأفريقية

٢١- أقر ممثل إثيوبيا في بيانه، متحدثاً باسم الدول الأفريقية، بأن انعدام الأمن الغذائي، والنزوح والهجرة بسبب العوامل البيئية، والفقر، وانعدام الأمن في مجال الطاقة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث تشكّل تحديات تؤثر على المجتمع والاقتصاد والبيئة في منطقته. وأضاف أنه آن الأوان لكي تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمع المدني بإيجاد حلول مبتكرة من أجل النمو والتنمية. وقد ناقش المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة موضوع الدورة الحالية لجمعية البيئة في اجتماعه المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وظل القضاء على الفقر يمثل أولوية في المنطقة؛ والحلول المبتكرة التي لا تدعم القضاء على الفقر لن تكون قادرة على تنفيذ التحول الذي تشتد الحاجة إليه من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأفريقيا أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلزم أيضاً الوسائل الفعالة لتنفيذ القرارات؛ وأضاف أن المنطقة تدعو إلى التنفيذ والرصد المتوازنين لجميع القرارات والمقررات التي اعتمدتها جمعية البيئة، وترعى قراراً في هذا الشأن. وأخيراً، شدد على أهمية إصدار وثيقة وزارية ختامية متفاوض عليها من شأنها أن تؤثر على الخطة العالمية للبيئة.

٣- دول آسيا والمحيط الهادئ

٢٢- أدلى ممثل عُمان ببيان باسم دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ وقدّم تقريراً عن نتائج الاجتماعات التحضيرية التي عُقدت في الأشهر التي سبقت الدورة الرابعة لجمعية البيئة. واشتملت القضايا والفرص الرئيسية التي حددها منتدى الوزراء والسلطات المعنية بشؤون البيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالحلول المبتكرة والاستهلاك والإنتاج المستدامين على ما يلي: استخدام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كإطار للعمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وإدراج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في التنمية الوطنية والأطر الاستراتيجية؛ ومعالجة النفايات البلاستيكية من خلال إيجاد طلب على بدائل المواد البلاستيكية؛ وإعداد خرائط طريق وطنية تركز على المواد البلاستيكية والنفايات البلاستيكية وعلى نظم أفضل لتتبع النفايات البلاستيكية؛ وضمان توجيه الاستثمارات الضخمة المتوقعة في البنى التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو النمو المستدام. وأعد مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة أيضاً، في دورته الاستثنائية المنعقدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مشروعي قرارين بشأن إدارة النفايات الصلبة، لكي تنظر فيهما جمعية البيئة. وأدركت الدول الأعضاء في المنطقة الضرورة الملحّة لاتخاذ إجراءات بشأن الحلول المبتكرة والسياسات والتمويل والتكنولوجيا ونماذج الأعمال وتغيير السلوك، وظلت ملتزمة بتحقيق نتائج الدورة الحالية التي سيكون لها تأثير إيجابي على حياة الناس وخياراتهم واستكهولم.

٤- دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٣- أدلت ممثلة الأرجنتين ببيان باسم وزراء البيئة في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والوفود المشاركة في الاجتماع الحادي والعشرين لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأعادت التأكيد على التزام الوزراء وغيرهم من المشاركين في ذلك الاجتماع بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ورحبت بموضوع الدورة الحالية لجمعية البيئة، بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وشددت على أهمية تنفيذ القرار ٣/٥، بشأن الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وأكدت أن الحلول المبتكرة ينبغي أن تستكشف استراتيجيات الإدارة الفعالة لاستخدام الموارد؛ وشددت على ضرورة مراعاة المنظور الجنساني في القضايا البيئية. وفي الختام، أبرزت الممثلة الحاجة إلى ضمان قدر كاف من التمويل ونقل التكنولوجيا إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي من أجل وقف الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، فضلاً عن المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

٥- الدول العربية

٢٤- أدلى ممثل عُمان ببيان باسم الدول العربية. فقال إن الموضوع المختار للدورة الرابعة لجمعية البيئة هو موضوع بالغ الأهمية للدول العربية بالنظر إلى التحديات المحددة التي تواجهها منطقتها. فإضافةً إلى التلوث وتغير المناخ تواجه المنطقة نزاعاً مسلحاً له آثار اجتماعية واقتصادية تنطوي على تهديدات خطيرة للهياكل الأساسية والسلام والأمن والبيئة. وتلزم زيادة الجهود الإقليمية والدولية المبذولة من أجل وضع حد لهذه النزاعات ومنع آثارها الضارة. وتلتزم الدول العربية بالعمل مع جميع الدول، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية، لتحقيق أهداف جمعية البيئة.

هاء- عمل اللجنة الجامعة

٢٥- عقدت اللجنة الجامعة ستة اجتماعات للنظر في بنود جدول الأعمال المحالة إليها، واختتمت أعمالها في مساء يوم الأربعاء ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩. وخلال الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

ثالثاً- وثائق تفويض الممثلين (البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٦- خلال الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، المعقودة بعد ظهر يوم الجمعة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، أفاد رئيس لجنة وثائق التفويض، السيد فيلكس فيرتلي (سويسرا) بأن المكتب تلقى ودرس وثائق تفويض الدول الأعضاء المقدمة وفقاً للمادتين ١٦ و١٧ من النظام الداخلي لجمعية البيئة. وأضاف أنه حتى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩، قدمت ٩٦ دولة من الدول الأعضاء إلى المديرة التنفيذية لبرنامج البيئة وثائق تفويض رسمية صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية. ومنذ ذلك الحين، وردت وثائق تفويض رسمية من دولة واحدة أخرى من الدول الأعضاء. وقال إن عدداً إجمالياً قدره ٧٥ دولة من الدول الأعضاء قدمت معلومات عن تعيين ممثليها في جمعية البيئة عن طريق البرقيات أو رسائل الفاكس الموجهة من رئيس الدولة أو الحكومة أو وزير الخارجية، أو برسالة أو مذكرة شفوية من البعثة المعنية، أو بشكل آخر من أشكال الاتصال. وبلغ مجموع عدد الدول الأعضاء التي لم ترسل إلى المديرة التنفيذية أي معلومات بشأن ممثليها ٢٢ دولة. ومنذ اعتماد المكتب لتقريره بشأن وثائق التفويض، قدمت أربع من الدول الأعضاء وثائق التفويض بصورة غير رسمية. وأوصى المكتب بأن تقبل الجمعية وثائق تفويض الدول الأعضاء.

٢٧- وأحاطت جمعية البيئة علماً بتقرير المكتب عن وثائق التفويض.

رابعاً- تقرير لجنة الممثلين الدائمين (البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٨- عرضت السيدة فرانسيسكا آشيتي-أودونتون، الممثلة الدائمة لغانا ورئيسة لجنة الممثلين الدائمين، نتائج الاجتماع الرابع للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، الذي عقد في الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، مباشرة قبل انعقاد دورة جمعية البيئة. وأيدت اللجنة المفتوحة العضوية مشروع الإعلان الوزاري لكي تنظر فيه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة، دون المساس بحقوق الدول الأعضاء في أن تقترح تعديلات وتحسينات في الجزء الرفيع المستوى للجمعية. ونظرت اللجنة المفتوحة العضوية في إطار البندين ٥ إلى ٧ من جدول أعمالها في جميع التقارير الرسمية التي قدمتها المديرة التنفيذية إلى جمعية البيئة، فضلاً عن العديد من الوثائق الإعلامية، وأحاطت

علماً بتلك التقارير والوثائق. ونظرت أيضاً في عدد قياسي من مشاريع القرارات والمقررات التي قدمتها الدول الأعضاء.

٢٩- وفيما يتعلق بوثيقة تحليل الخيارات الممكنة لمستقبل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/EA.4/INF.14)، طلب ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يشير تقرير الرئيس، عن نتائج الاجتماع الرابع للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، والإجراءات الحالية إلى خريطة الطريق والجدول الزمني للقرار النهائي بشأن برنامج العمل العالمي، على نحو يدل على أن المشاورات في اجتماع اللجنة المفتوحة العضوية، ودورة جمعية البيئة، والاجتماع المقبل للجنة الممثلين الدائمين، يمكن أن تفضي إلى عقد دورة استثنائية للاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي من أجل اتخاذ قرار بشأن مستقبل البرنامج.

٣٠- وأبلغ الرئيس الجمعية بأن لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية أوصت بأن تعتمد جمعية البيئة في دورتها الرابعة المقرر والقرارات التالية: مقرر بشأن إدارة الصناديق الاستئمانية والتبرعات المخصصة، وقرارات بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛ والإدارة المستدامة للشعاب المرجانية؛ والإدارة المستدامة لأراضي الخث من أجل التصدي لتغير المناخ؛ والإدارة المستدامة للنيتروجين؛ والبرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس)؛ وتنفيذ ومتابعة قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

٣١- ووافقت الجمعية على أن يؤجل اعتماد المقرر والقرارات المذكورة أعلاه إلى الجلسة العامة الختامية في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

٣٢- ووافقت الجمعية أيضاً على أن تحيل إلى اللجنة الجامعة مهمة وضع الصيغة النهائية وإقرار مشاريع المقررات والقرارات المتبقية.

خامساً- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية (البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٣- نظرت اللجنة الجامعة في البند ٥ من جدول الأعمال ومشاريع القرارات ومشروع المقرر المتعلقة به. وخلال الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

سادساً- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية

٣٤- نظرت اللجنة الجامعة في البند ٦ من جدول الأعمال ومشاريع القرارات ومشروع المقرر المتعلقة به. وخلال الجلسة العامة السابعة لجمعية البيئة، قدم رئيس اللجنة تقريراً عن نتائج أعمالها. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

٣٥- وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقرير اللجنة الجامعة.

سابعاً- إشراك أصحاب المصلحة (البند ٧ من جدول الأعمال)

٣٦- قدمت السيدة خولة المهندي، ممثلة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، لمحةً عامة عن نتائج المنتدى العالمي الثامن عشر للمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، الذي عقد في نيروبي يومي ٧ و٨ آذار/مارس ٢٠١٩. وكان أحد الشواغل الرئيسية المجموعة الجديدة من القرارات المعروضة على الدورة الحالية لجمعية البيئة، بينما ظلت أغلبية القرارات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية في دورتها الثالثة غير منفذة ولا تخضع للرصد. وأضافت أنه يلزم تمويل إضافي لضمان استمرارية تنفيذ الإجراءات المتفق عليها ورصدها. ويلزم أيضاً التخطيط الاستراتيجي

الشامل بغية تحديد الأسباب الجذرية للتدهور البيئي والتصدي لها بطريقة شاملة. وهناك حاجة لسياسات أساسية وآليات للمساءلة لمواجهة الافتقار إلى الطموح، كما يلزم عقد العزم على مكافحة زيادة الاستهلاك الذي يدفع إلى استنفاد الموارد الطبيعية. وأهابت بالدول الأعضاء أن تتصرف وفقا لمبدأ عدم النكوص الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، ''المستقبل الذي نصبو إليه''.

٣٧- ورداً على ذلك، أعرب الرئيس عن تقديره لمساهمة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في أعمال جمعية البيئة، ودورها كمجموعات شريكة أساسية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

ثامناً- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (البند ٨ من جدول الأعمال)

٣٨- في الجلسة العامة السابعة، أشار الرئيس إلى أن لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية كانت قد طلبت في اجتماعها الرابع إلى المدير التنفيذي تنقيح الوثيقة المعنونة ''إسهامات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩: الردود على الأسئلة التي طرحها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي'' (UNEP/EA.4/INF/15)، على أن يجري ذلك التنقيح على أساس الإسهامات الخطية التي تقدمها الدول الأعضاء.

٣٩- ووافقت جمعية البيئة على أن تضع الأمانة الصيغة النهائية لمشروع الوثيقة وتقدمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول الموعد النهائي المحدد، وأن تنظر فيها بعد ذلك لجنة الممثلين الدائمين في اجتماعها المقبل بالنيابة عن الجمعية، وفقاً لقرار جمعية البيئة ٣/٣.

تاسعاً- الجزء الرفيع المستوى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٤٠- افتتح الجزء الرفيع المستوى في تمام الساعة ١٢:٢٠ من يوم ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩ بعرض من فرقة إنشاد الأمم المتحدة. وعقب العرض أدلى متحدثون رئيسيون رفيعو المستوى ببيانات افتتاحية.

ألف- البيانات الافتتاحية

٤١- أدلى ببيانات افتتاحية السيد سيم كيسلر، رئيس جمعية الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد أوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا؛ والسيد إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا؛ والسيد مايثريبالا سيريسينا، رئيس جمهورية سري لانكا؛ والسيد أندري راجولينا، رئيس مدغشقر؛ والسيد إدوارد نجيرينتي، رئيس وزراء رواندا؛ والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيدة كريستالينا جورجييفا، الرئيسة المؤقتة للبنك الدولي؛ والسيدة جويس مسويا، المديرة التنفيذية بالنيابة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٢- وقال السيد كيسلر في كلمته إنه يلزم حدوث تحول في أنماط الاستهلاك والإنتاج في جميع البلدان من أجل وضع العالم على مسار مستدام ولتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من الإبلاغ عن إحراز تقدم في بناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود وأفضل استدامة في جميع أنحاء العالم إلا أن هناك العديد من التحديات التي تهدد بتقويض هذا التقدم. فالسنوات الأربع الماضية كانت الأكثر حرارة في التاريخ المسجل، ويعمل الإنسان على تدهور الأراضي وتلويث وتدمير الموارد الطبيعية بمعدل يصعب السيطرة عليه وبطريقة غير مستدامة. وتظهر التقييمات العلمية الرئيسية مثل تقرير توقعات البيئة العالمية السادس أن البشرية تقف عند مفترق طرق، وتشهد حدثاً عظيماً لانقراض الأنواع، مما يهدد سلامة الأرض وقدرتها على تلبية الاحتياجات البشرية. ويلزم اتخاذ إجراءات لعكس هذه الاتجاهات ولحماية الصحة البشرية والبيئية. ويظهر قرار جمعية البيئة

بالتصدي للتحديات البيئية الأكثر إلحاحا الإرادة السياسية والالتزام القوي من الدول الأعضاء بالسعي إلى إيجاد مسار مستدام للأجيال المقبلة وسياسات مبتكرة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين لتحسين كفاءة استخدام الموارد وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي.

٤٣- وأشار السيد كينياتا في بيانه إلى أنه في مواجهة مستويات قياسية من التدهور البيئي وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، والبطالة، فإنه يتعين على البلدان أن تتبنى ثقافة الابتكار وأن تستثمر في التعليم وبناء القدرات من أجل تيسير الانتقال إلى ''مجتمع معرفي''. وتدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة وتتطلب بناء روابط قوية بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الضروري فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي وتعزيز استخدام الموارد، والتصدي لتغير المناخ، الذي يشكل خطراً كبيراً على التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم ويؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والفئات الضعيفة. وقد أعطت الدورة الحالية الأولوية لتحديين عالميين رئيسيين. وأول التحديين هو إيجاد سبل مناقضة الممارسات الزراعية غير المستدامة وتغيير طريقة إنتاج الأغذية واستهلاكها بغية التقليل إلى أدنى حد ممكن من النفايات وتعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وهي شروط أساسية لتحقيق الأمن الغذائي والحصول على مواد غذائية مغذية وبأسعار معقولة. والثاني هو تحسين إدارة النفايات، على سبيل المثال من خلال اعتماد نهج مبتكرة لتحويل النفايات الصناعية إلى طاقة في اقتصاد التدوير. وأبرزت الدورة أيضاً مساهمات مجموعات السكان الأصليين في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ودور الزعماء التقليديين الروحيين في حفظ البيئة. وأكد الرئيس أن كينيا لا تزال ملتزمة بإعادة تنشيط وتعزيز مهام المقر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وأعرب عن تأييده لدعوات توفير موارد مالية مستقرة وكافية وإضافية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٤- وأكد السيد ماكرون في كلمته المسؤولية الهائلة التي تقع على عاتق الجيل الحالي في اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة التحديات البيئية في العالم، بما في ذلك التحديات المترابطة لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بتغير المناخ أضاف أن من الأهمية بمكان أن تعتمد البلدان استراتيجيات وطنية محددة لتحقيق أهداف اتفاق باريس وتعبئة الموارد المالية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي. وتتطلب تعبئة الموارد هذه من أجل اتخاذ إجراءات متعلقة بالمناخ تحولاً عميقاً في الاقتصاد السوقي العالمي وفي النموذج الاقتصادي السائد من أجل إتاحة إدماج المعايير البيئية. ويلزم أيضاً اتخاذ إجراءات لحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي، مما يوفر أيضاً فرصة هائلة لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ، بما في ذلك عن طريق احتجاز الكربون القائم على الطبيعة. ويتطلب جدول أعمال التنوع البيولوجي، مثل جدول أعمال تغير المناخ، تغييراً جذرياً في النظم الإنتاجية وإيجاد اقتصاد تدوير حقيقي يتم فيه تفادي إنتاج النفايات وتعبئة الإجراءات التي تهدف إلى معالجة الملوثات الرئيسية. ولا شك أن الإجراءات المطلوبة من الحكومات والمؤسسات التجارية ستسبب إرباكاً، بما في ذلك القضاء على فئات معينة من الوظائف وإنشاء وظائف أخرى، إلا أنها ضرورية لتهيئة كوكب سليم للجميع.

٤٥- وقال السيد سيريسينا في كلمته إن الحكومات مسؤولة عن كفالة حق تمتع البشرية، بل وجميع الأحياء على الأرض، ببيئة آمنة. وفي هذا الصدد يوفر تغير المناخ العديد من الفرص للابتكار، وأعرب عن ترحيبه بالموضوع الحسن التوقيت ''الحلول المبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين'' الذي اختير للدورة الحالية. وأضاف أن سري لانكا اعتمدت مجموعة من التدابير المبتكرة للتصدي للأضرار البيئية التي يسببها البشر، بما في ذلك تشييد ''المدن الخضراء''، ووضع سياسة للاستهلاك والإنتاج المستدامين - وهي الأولى من نوعها في جنوب آسيا - وحظر منتجات البولي إيثلين.

٤٦- وألقى السيد راجويلينا كلمةً قال فيها إنه على الرغم من أن مدغشقر هي أحد البلدان الأقل تلويثاً في العالم إلا أنها تعاني من آثار تغير المناخ بشكل كبير، وكثيراً ما يجري إغفالها في المشاريع البيئية. غير أن البلد انتقل حديثاً إلى الديمقراطية، وهو على استعداد لمعالجة المسألة، مسخراً تنوعه البيولوجي الثري لدفع النمو. وتشمل التدابير التي تعتزم حكومته اتخاذها تشييد هياكل أساسية لإنتاج الطاقة الخضراء؛ وتوزيع مجموعات الطاقة الشمسية إلى المجتمعات المحلية المعزولة؛ وتعزيز مصادر الحرارة القائمة على الإيثانول لأغراض الطهي في مدغشقر وفي جميع أنحاء أفريقيا، للتقليل من الاعتماد على الخشب والفحم، وبالتالي مكافحة إزالة الغابات.

٤٧- وقال السيد نجيرينتي في كلمته الافتتاحية إن الإنسانية تجد نفسها عند منعطف حاسم في علاقتها مع الطبيعة. وتخضع البيئة لضغوط لم يسبق لها مثيل، وتكافح الاقتصادات في جميع أنحاء العالم للتعويض عن آثار الاحترار العالمي. ولذلك من الضروري تحديد نموذج جديد للنشاط الاقتصادي يكون نظيفاً ومراعياً للمناخ ومن شأنه أن يكمل الاستراتيجيات العالمية الأخرى المطبقة بالفعل، مثل تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ومضى يقول إن ٦٩ دولة صدقت حتى الآن على تعديل كيغالي، الذي يهدف إلى تخفيض إنتاج واستخدام مركبات الكربون الهيدروفلورية بنسبة ٨٠ في المائة على مدى فترة ٣٠ سنة، وبالتالي تجنب ارتفاع قدره ٠,٥ درجة مئوية في متوسط درجة الحرارة العالمية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. وشجع الدول التي لم تصدق بعد على التعديل على القيام بذلك، كما شجع الدول الأعضاء في أفريقيا على أن تعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعمل معاً من خلال الشبكة الأفريقية لاقتصاد التدوير.

٤٨- وتحدثت السيدة محمد في بيانها عن ضرورة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. ففي ظل وصول الكوكب إلى نقطة تحول لم يسبق لها مثيل تتيح الدورة الحالية فرصة للتحول عن مشار الأثر الضار والفقدان والانتقال إلى الحلول والعمل. وفيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج قالت إن العالم يعاني من عيوب نموذج اقتصاد خطي قائم على ''الأخذ والتصنيع والتخلص''. ويكمن الحل في تغيير التصور بأن التقدم الاقتصادي يقتضي استنفاد الموارد الطبيعية، والتركيز على إيجاد منتجات تدوم طويلاً باستخدام عناصر قليلة ودعم إعادة نمو جميع الموارد المتجددة للتأكد من أنها ستظل متاحة للأجيال المقبلة؛ وباختصار، إيجاد اقتصاد التدوير. وأضافت أن فقدان التنوع البيولوجي يرتبط بعادات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة: فقد أظهر تقرير توقعات الموارد العالمية لعام ٢٠١٩ أن استخراج الموارد وتصنيعها مسؤول عن ٩٠ في المائة من فقدان التنوع البيولوجي والإجهاد المائي على الصعيد العالمي، ولكن الحلول متاحة لحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. ويخيم تغير المناخ بظله على كل شيء، وهو يرتبط أيضاً بعادات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة: تنتج نسبة ٥٣ في المائة من الانبعاثات عن استخراج الموارد ومعالجتها. ولأنه لم يبق سوى ١٢ عاماً فقط لتغيير المسار وتفادي العواقب التي لا يمكن إصلاحها فقد آن الأوان لتنفيذ قفزة طموحة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سيعقد الأمين العام مؤتمر قمة للعمل المناخي، ويُحث القادة على أن يحضروا لهذا المؤتمر خططهم الرامية إلى تخفيض الانبعاثات بنسبة ٤٥ في المائة خلال العقد المقبل وللوصول إلى صافي انبعاثات صفري بحلول عام ٢٠٥٠. وفي الختام، شددت على أهمية الشراكات في تعزيز الجهود المبذولة، وحثت الحكومات الوطنية على توضيح وتوسيع نطاق التيار القوي للإجراءات المتعلقة بالمناخ والبيئة وإشراك قادة المدن – على مستوى الحكومة الأقرب إلى المواطنين – في قرارات صنع السياسات، لكي تتمكن المدن من العمل كمختبرات ابتكار لحلول وطنية.

٤٩- وقالت السيدة جورجييفا إن المساهمين في البنك الدولي زادوا في العام ٢٠١٨ رأس مال البنك بنسبة ٥٠ في المائة، الأمر الذي يمثل أكبر زيادة على الإطلاق، ووفروا كذلك مستويات تمويل قياسية لصندوق المصرف المخصص للفقراء. وشرحت ما يعنيه ذلك بالنسبة للبنك الدولي فقالت إنه يقيم الآثار الاقتصادية للإجراءات، بما

في ذلك عواقب تدهور النظم الإيكولوجية. وتبلغ تكاليف التدهور البيئي على الصعيد العالمي نسبة ٥-١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتناول البنك بالدراسة أسباب التدهور والحلول الممكنة، على أساس كل بلد على حدة، ويوجه استثماراته وفقاً لذلك. وأضافت أنه ينظر بعناية فيما يعتبر سياسات جيدة، ويشجع التحول من الإعانات المالية الضارة، التي تلحق أضراراً بالبيئة، إلى استخدام الإعانات التي تدعم الاستدامة. ويتخذ البنك أيضاً موقع الصدارة في التشجيع على التحول في المحاسبة الوطنية، بعيداً عن احتساب التلوث كقيمة إيجابية والتوجه نحو تقييم أمور من قبيل استصلاح الأراضي وإعادة زراعة الغابات. ويعتزم البنك الاستثمار بشكل كبير في خدمات النظم الإيكولوجية وقيمتها الاقتصادية، ويُشجع الممثلون على زيادة معرفتهم برأس المال الطبيعي في بلدانهم ودوره في اقتصاداتها، قبل الدورة المقبلة لجمعية البيئة.

٥٠- وعرضت السيدة مسويا في كلمتها خمس أفكار من أجل التغيير: أولاً، وقف الاعتماد على الوقود الأحفوري من أجل دفع النمو الاقتصادي عن طريق الأخذ بمبدأ الدائرية؛ وثانياً، وضع أسس جديدة للعلاقة بين البشر والطبيعة من خلال حماية الأماكن البرية وتقييم البيئة في المحاسبة المالية وفي القرارات المتعلقة بالهياكل الأساسية؛ وثالثاً، إعادة النظر في الكيفية التي تعمل بها المدن والمشاركة في التخطيط الحضري؛ ورابعاً، ضمان أن يتاح لجميع الأشخاص الحصول على التبريد النظيف لتخزين الأدوية والأغذية بشكل آمن؛ وخامساً، التسريع الكبير لوتيرة السباق نحو الطاقة المتجددة. وفي الختام، دعت جميع الممثلين إلى العمل معاً واستغلال الفرصة الضيقة الآخذة في الاضمحلال للتفكير في شكل العمل المناخي الطموح، وما يمكن إحضاره إلى مائدة المفاوضات من أجل الناس وكوكب الأرض والمستقبل.

باء- البيانات التي أدلى بها ممثلو الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

٥١- أدلى الوزراء وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى للبلدان، وممثلو كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، ببيانات تتناول موضوع الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة: ''الحلول المبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين''.

٥٢- وأعرب عدد من الممثلين عن تقديرهم لجميع هؤلاء الذين عملوا بكد لإعداد هذا الاجتماع وتنظيمه، ولحكومة كينيا وشعبها لاستضافتهما الاجتماع. وجرى الترحيب بالسيدة إنغر أندرسن المديرة التنفيذية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأُعرب عن الشكر للسيدة جويس مسويا على عملها كمديرة تنفيذية النيابة خلال الأشهر الأخيرة. وأعرب العديد من الممثلين عن تعازيهم فيما يتعلق بحادث تحطم الطائرة في إثيوبيا يوم الأحد السابق لانعقاد الدورة الرابعة لجمعية البيئة، والذي أسفر عن مقتل العديد من موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المسافرين إلى نيروبي لحضور الدورة.

٥٣- وساد اعتراف واسع النطاق بالعديد من المشاكل البيئية التي لا يزال العالم يعاني منها، والتحديات الجسيمة التي تُواجه في سياق التصدي للأخطار التي تهدد سلامة البيئة والصحة البشرية. وتعاني بلدان كثيرة من الآثار السلبية لتغير المناخ والاحترار العالمي، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وتزايد حدوث الأعاصير والعواصف الترابية وحرائق الغابات والتصحر وذوبان الصفائح الجليدية. وتزداد الكوارث الطبيعية في تواترها وشدتها. وتعاني الشعاب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية البحرية تعاني من آثار احترار المحيطات وتحمضها. ويتعرض العديد من أنواع النباتات والحيوانات لخطر الانقراض. وأدى القصور في إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك عن طريق الاستغلال المفرط والاستخدام غير المستدام، إلى تدهور التربة، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث البيئي، وإزالة

الغابات، وانعدام الأمن الغذائي. وتشير الأدلة المستمدة من التقييمات العالمية الأخيرة إلى تزايد وتيرة الاحترار العالمي والتلوث بجميع أنواعه (الهواء والماء والتربة والبيئة البحرية)، وفقدان التنوع البيولوجي. ويمثل تسارع التوسع الحضري والتحول الصناعي وارتفاع مستويات الدخل وتطبيق أنواع التكنولوجيا الحديثة غير المسؤولة جميعها عوامل في تصاعد النزعة الاستهلاكية التي تدفع نحو مستويات غير مسبوقة من استنزاف الموارد وإنتاج النفايات. وأبرز عدد من الممثلين التحديات الخاصة التي تواجهها بعض البلدان الضعيفة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يهددها الانغمار مع ارتفاع مستويات سطح البحر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النزاعات والاضطرابات، وما ينجم عنها من تدفق اللاجئين والمهاجرين، تطرح صعوبات كبيرة للإدارة البيئية السليمة وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة صحية.

٥٤- وفي ضوء هذا الواقع، يتخذ الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية الأمم المتحدة للبيئة أهمية بالغة لمستقبل الكوكب. وأشار بعض الممثلين إلى الأهمية الملحة للمسائل التي تجري مناقشتها في الدورة الحالية-بما في ذلك الصلة بين الفقر والبيئة، والتلوث بجميع أشكاله، وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وإدماج القضايا الجنسانية. وعلى الرغم من ذلك، أُعرب عن القلق إزاء تكاثر القرارات والمقررات التي طرحت في الدورات المتعاقبة للجمعية البيئة، في حين ظل معدل التنفيذ الفعلي للقرارات المتخذة غير مرض. فلا يزال النقص يعتري أطر السياسات الملزمة التي تُخضع الحكومات والشركات الملوثة للمساءلة عن أفعالها. وتلزم عمليات المتابعة المنسقة، التي تدعمها آلية رصد لتتبع وتقييم حالة تنفيذ القرارات. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال جمعية البيئة، الحافز الرئيسي العالمي لحشد العمل على الإشراف البيئي. وينبغي للبرنامج عند قيامه بذلك أن يكفل العمل مع المنظمات والمحافل الدولية الأخرى وعن طريقها، ويتجنب الازدواجية في الجهود.

٥٥- ويتسم موضوع الدورة الحالية بأهمية خاصة، بالنظر إلى التحدي البيئي الكبير الذي تمثله أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والحاجة الملحة إلى الحلول المبتكرة. ويلزم إدخال تغييرات أساسية على أنماط الإنتاج والاستهلاك من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقال أحد الممثلين إن تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين ينبغي أن يوضع في صدارة التخطيط ووضع السياسات في مجال التنمية. وقال ممثل آخر إنه يلزم تحول للنموذج الفكري، لا يقتصر حصراً على الأولويات بل يشمل أيضاً تحول العقليات والسلوكيات الناتجة عنها لجميع المواطنين. ولا بد أن يكون للحلول المبتكرة المطلوبة تأثير إيجابي على الاقتصاد وكذلك على المجتمع والبيئة. ولم يعد ''بقاء الأمور على حالها'' خياراً مقبولاً. وقال أحد الممثلين إن النمو الاقتصادي لا ينبغي أن يعتبر عدواً للإيكولوجيا والبيئة. فهناك سبل لتحقيق الرخاء على نحو مستدام. وألمح عدة ممثلين إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو ٢٠)، ''المستقبل الذي نصبو إليه'' باعتبارها النموذج والمبادئ التوجيهية للعمل المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وأشار عدد من الممثلين إلى أن الإعلان الوزاري الذي تناقشه جمعية البيئة سيبعث رسالة قوية فيما يتعلق بالتزام الحكومات بتحمل مسؤولياتها وباتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وحثوا على اعتماد الإعلان في الدورة الحالية.

٥٦- وبدأت نماذج مختلفة للاستهلاك والإنتاج المستدامين تكتسب مكانة بارزة. فاقتصاد التدوير أو الاقتصاد الأخضر القائم على نهج دورة الحياة، واستخدام الطاقة والمياه والموارد الأخرى بكفاءة، وأساليب الإنتاج وإعادة تدوير النفايات على نحو أنظف، يمكنها أن تقلل الآثار السلبية للتبذير في استخدام الموارد، دون المساس بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل مكونات هذا النهج الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الجينية، وزيادة إنتاجية المياه وحفظها، وبرامج إدارة التربة لتحسين كفاءة استخدام الأراضي. وقال عدد من الممثلين إن الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون ومحايد مناخياً ويتسم بالكفاءة في استخدام الموارد يتطلب اتباع نهج كلي يشمل

الحكومات والمجتمعات المحلية وقطاعات الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والقطاعات الأخرى. ويمكن للحكومات أن تقدم المساعدة عن طريق وضع إطار قوي للسياسات والقوانين من أجل دعم الخيارات المستدامة؛ وتحديد الأهداف للتشجيع على التنفيذ؛ وتحريض آليات التمويل المبتكرة لتعزيز الاستثمارات الخضراء والزرقاء؛ وتمويل مشاريع البحث والتطوير؛ وتشجيع التعاون بين الأوساط البحثية والأعمال التجارية؛ وإلغاء الإعانات المالية التي تدعم الأنشطة الضارة بالبيئة، مثل استخدام الوقود الأحفوري والإفراط في صيد الأسماك؛ وتنفيذ برامج إعادة زراعة الغابات.

٥٧- وأشار العديد من الممثلين إلى أنه يلزم تغيير في عقلية المستهلكين من أجل التصدي لتعريف المركز على أنه يمثل الثروة المادية والإفراط في الاستهلاك، وللانتقال من مفهوم ''الملكية'' إلى مفهوم ''الاستخدام''. وقد يساعد تغيير المناهج الدراسية على تشجيع تنمية نزعة استهلاكية أكثر مسؤولية في سن مبكرة. وينبغي على الصناعة أيضا أن تعيد مواءمة النهج الذي تتبعه بحيث يعتنق مبادئ الإنصاف والمسؤولية الممتدة للمنتج.

٥٨- وتشمل الأمثلة على الحلول المبتكرة إنشاء مختبر وطني للابتكارات في مجال أهداف التنمية المستدامة؛ وإبرام ''الصفقات الخضراء'' من أجل حفز مشاركة الشركاء من القطاع الخاص في اقتصاد التدوير؛ ووضع الحوافز للأعمال التجارية المراعية للبيئة التي تعيد تدوير النفايات وتقلل من تصنيع المواد التي تهدر الموارد، مثل أكياس البلاستيك التي تستخدم مرة واحدة؛ وتنفيذ المشاريع التجريبية التي توضح جدوى إزالة الكربون في الصناعات وجدوى عمليات الإنتاج المحايدة مناخياً؛ وإنشاء مرصد للتمويل المستدام لتشجيع مشاركة القطاع المالي في الإنتاج المستدام؛ وإنشاء النظم المبتكرة لتعزيز إعادة استخدام المياه واستعمال التناضح العكسي لإزالة ملوحة المياه؛ وتحسين إمكانية الاتصال بين نظم المعلومات لتمكين السلطات البيئية من تتبع مسارات النفايات وتزويد المواطنين بخيارات للتخلص منها؛ ووضع برنامج بطاقة الائتمان الخضراء الذي يقدم الحوافز عند شراء الخيارات الرفيقة بالبيئة. وتشمل الآليات العالمية التي تدعم الابتكار الصندوق الأخضر للمناخ التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي يعزز أنواع التكنولوجيا ذات الكفاءة في استخدام الطاقة على الصعيد الوطني؛ وعقد الاجتماعات والمؤتمرات ذات الصلة، مثل المنتدى العالمي لاقتصاد التدوير.

٥٩- وأُبرزت بعض المجالات باعتبارها مهمة بوجه خاص للاستهلاك والإنتاج المستدامين. وكان أولها الإنتاج والاستهلاك للغذاء. فهدر الأغذية من نسبة صغيرة نسبياً من سكان العالم يمثل أحد مظاهر اللامساواة، حين تكون الكثير من الفئات الضعيفة غير قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية. وقال ممثل لمجموعة من المجموعات الرئيسية إن الأساليب الزراعية الحديثة تؤدي غالباً إلى تدهور البيئة وانخفاض التنوع البيولوجي، وكذلك تسهم سيطرة الشركات عبر الوطنية على أسواق الغذاء العالمية في انتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النموذج الصناعي للإنتاج الزراعي والإعانات المالية المؤذية يلحقان الضرر بسبل المعيشة لصغار منتجي الأغذية. وقد يساعد اتباع نهج إيكولوجي زراعي في تحقيق توازن أفضل بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، تمشيا مع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٦٠- وتمثل إدارة النفايات المجال الثاني من مجالات التركيز. فقال عدد من الممثلين إن بلدانهم لديها سياسات لإدارة النفايات وقواعد تنظيمية تتعلق بإعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها واستعادتها والتخلص منها ومنع إنتاجها. وتتطلب الطبيعة المتعددة القطاعات وواسعة النطاق لهذه المشكلة اتباع نهج شامل يقوم على إشراك جميع أصحاب المصلحة. وتشمل بعض مسارات النفايات التي تتطلب اهتماما خاصاً مواد التغليف وإطارات السيارات والمعدات الكهربائية والإلكترونية والبطاريات ومصابيح الإضاءة. ومن الشواغل الرئيسية التي أثيرت التجارة العالمية في النفايات الإلكترونية والمواد الكيميائية وغيرها من المنتجات التي تنطوي على ضرر محتمل، والتي تتطلب تعزيز أطر الحوكمة العالمية. وينبغي تشجيع نهج يضع قيمة للنفايات ويقدم الحوافز لتخفيض النفايات، وللتقليل منها إلى

أدنى حد ممكن من المصدر، كما ينبغي تشجيع إعادة التدوير على صعيد السياسات الوطنية. وينبغي أيضا تشجيع توعية المستهلك، بوسائل منها مثلاً وضع العلامات على المنتجات من أجل إرشاد قرارات الشراء.

٦١- وثالثاً، أصبحت النفايات من المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في السنوات الأخيرة أحد المجالات الرئيسية التي تحظى باهتمام عالمي. فالتلوث البلاستيكي البحري منتشر على نطاق واسع ويهدد التنوع البيولوجي للمحيطات العالم. وتشعر بحدة تأثيره بوجه خاص المجتمعات الساحلية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعتمد اقتصاداتها على السياحة وصيد الأسماك. وتشمل المخاطر الأخرى التي تهدد البيئة البحرية ظاهرة تحمض المحيطات، وابيضاض المرجان، والمدد المطري المحتوي على المغذيات الزراعية والنفايات الصناعية، وممارسات الصيد الجائرة. وتعالج حملة البحار النظيفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مسألة التلوث البحري، ويتناولها أيضاً عدد مختلف من المنتديات والتدابير على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك منتدى جزر المحيط الهادئ، وإطار العمل بشأن الحطام البحري التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخطة العمل المتعلقة بالقمامة البحرية في منطقة البحر الأسود. وأعرب بعض الممثلين عن الحاجة إلى اتفاقية دولية جديدة أو إطار بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة. وعلى الصعيد الوطني، فالعديد من البلدان استحدث ضوابط تشريعية على استخدام الأكياس البلاستيكية وغيرها من الأدوات التي تستخدم مرة واحدة، أو يعمل على استحداث تلك الضوابط، ويشجع كثير من البلدان إنتاج واستخدام بدائل مراعية للبيئة.

٦٢- ووصف عدد من الممثلين رؤية أوسع، فوضعوا الإنتاج والاستهلاك المستدامين ضمن إطار جدول الأعمال الشامل لخطة عام ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبينوا ضرورة تعميم السياسات البيئية في جدول أعمال التنمية. وأشار أحد الممثلين إلى تعزيز التعايش المتناسق بين الأنشطة الإنتاجية وحفظ رأس المال الطبيعي، مع تقدير التنوع البيولوجي كأحد الأصول الاستراتيجية لكل أمة. وقال ممثل آخر إن النظم الإيكولوجية السليمة شرط أساسي للنمو الاقتصادي والأمن الغذائي والقدرة على مواجهة الكوارث؛ ولذلك فمن الضروري أن تقدر جميع القطاعات قيمة الطبيعة والتنوع البيولوجي كعنصر أساسي في الازدهار. وأشار ممثل آخر إلى أنه بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، سيقرر المجتمع الدولي في العام ٢٠٢٠ أهدافاً جديدة للتنوع البيولوجي للعام ٢٠٣٠، الأمر الذي سيتيح فرصة للعمل التآزري من أجل حفظ الموائل الطبيعية وحمايتها وإصلاحها.

٦٣- وتمثل الشراكة عنصراً أساسياً من عناصر هذا النهج، بدءاً من الشراكات العالمية بين الدول والجهات الفاعلة الدولية، بوسائل منها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ووصولاً إلى الشراكات المحلية على مستوى المجتمع المحلي. ويجب أن تكون هذه الشراكات شاملة ومتعددة القطاعات، وتساهم فيها بقدر كبير الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص. وقال أحد الممثلين إن طبيعة المشاكل البيئية المعقدة والمتعددة الأسباب والعابرة للحدود تتطلب إيجاد حلول مبتكرة تتجاوز قدرات فرادى البلدان؛ وفي هذا الصدد يلزم التعاون عن كثب بين جمعية الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقال ممثل آخر إن تقاسم المعارف وإقامة الشراكات والحوار من خلال المنابر العالمية من شأنه أن يساعد في التعجيل بإنتاج الأفكار الجديدة، واعتماد الحلول البيئية المبتكرة وتنفيذ المشاريع التعاونية.

٦٤- وأولى عدد من الممثلين أهمية لنموذج التعاون الذي يعترف بالقدرات والاحتياجات المختلفة للبلدان. وقال عدة ممثلين إن على البلدان المتقدمة النمو أن تقدم الدعم للبلدان النامية وتساعدها بما يتفق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ويلزم تخصيص التمويل بصورة عادلة ومنصفة، لتقديم الدعم مثلاً لحفظ الغابات المستدامة، وليس فقط لزراعة الأحراج ردا على استنفاد الموارد الحرجية. وتحدث أحد الممثلين عن ضرورة توفير التمويل الدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ، وأنشطة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل دعم الانتقال إلى

التنمية القادرة على الصمود إزاء المناخ والمنخفضة الانبعاثات ولتحقيق الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وشدد ممثل لإحدى المجموعات الرئيسية على قيمة التبادل العلمي والنقل السريع للتكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب وكذلك على أهمية تنقل العلماء بين بلدان الجنوب، وذلك من أجل تشجيع تبادل الخبرات.

٦٥- وأكد عدد من الممثلين على آثار التنمية المستدامة على النواحي المجتمعية وبالنسبة للإنصاف. فأحد الالتزامات الرئيسية في خطة عام ٢٠٣٠ هو ألا يُترك أحد خلف الركب، ويكرس حق الإنسان في التمتع ببيئة صحية في الاتفاقات الدولية منذ عقود عديدة. ولذلك تتطلب التنمية المستدامة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان ومترسخ في إشراك الجميع وتوفير التمكين والمساواة بين الجنسين، ومعاملة الأقليات معاملة منصفة وتحقيق المساواة لجميع الفئات الضعيفة والمهمشة. وقال ممثل لإحدى المجموعات الرئيسية إنه يلزم بذل جهود أكبر لتحسين مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في أعمال ومداولات جمعية البيئة. وأبرز ممثل آخر لإحدى المجموعات الرئيسية التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية، بما في ذلك فقدان الأراضي والموارد، وتقويض المعارف التقليدية والأصلية. وقال ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إن توزيع الثروة بشكل غير عادل يمثل تهديداً كبيرا لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء.

٦٦- ووصف العديد من الممثلين الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني من أجل تعزيز التنمية الحساسة بيئياً، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان. ويجري تنفيذ طائفة واسعة من التدابير المبتكرة، من سن التشريعات الحكومية ووضع السياسات الشاملة إلى المبادرات المحلية التي يقودها المجتمع المحلي. وتشمل أمثلة ذلك التشريعات التي تتناول المسؤولية الممتدة للمنتج؛ وإدماج الاعتبارات البيئية في جميع عمليات اتخاذ القرار؛ وتشجيع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ ووضع الأولوية لأنواع التكنولوجيا النظيفة في مجال الإنتاج؛ وإطلاق الحملات الإعلامية لتشجيع سلوك المستهلكين الذي يتجنب استخدام البلاستيك ويقلل من إنتاج النفايات؛ واتخاذ التدابير المالية لتحفيز الإنتاج السليم بيئياً؛ وإصدار الشهادات للأعمال التجارية المراعية للبيئة؛ والمشتريات العامة المراعية للبيئة؛ وتشجيع البحوث في أنواع التكنولوجيا البديلة؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل حماية البيئة؛ ورقمنة جمع البيانات وحفظ السجلات؛ ومبادرات التمويل الأخضر. ومن سمات هذا النهج المتبعة في العديد من البلدان التخطيط وتحديد الأهداف للأجل البعيد بالتزامن مع جدول الأعمال، واتخاذ الإجراءات الشاملة والمشتركة بين قطاعات متعددة والمتوائمة مع اقتصاد التدوير.

٦٧- وأخيرا، يركز على حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة عدد متزايد من المنظمات والمبادرات والبرامج والاتفاقات والتدابير الأخرى على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، يسعى منتدى الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير القانوني بالأحياء البرية والمنتجات الحرجية وإلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المسؤولين لموارد الغابات تمشياً مع الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة وكانت اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية قد استحدثت برنامجاً لاعتماد مدن الأراضي الرطبة، من أجل الاعتراف بالمدن الرائدة التي اتخذت خطوات لحماية أراضيها الرطبة كجزء من برامجها للتوسع الحضري المستدام. ويتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل بناء القدرات والمعارف للبرلمانيين فيما يتعلق بتغير المناخ ولتشجيع تنفيذ اتفاق باريس.

٦٨- وفي الختام، أكد العديد من الممثلين مجدداً التزام بلدانهم بالعمل وبرؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه هيئة الأمم المتحدة المكلفة بمعالجة القضايا البيئية، والتزامها كذلك بالعمل الجماعي الذي ينفذ عن طريق جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من أجل تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وشدد العديد من الممثلين على

أهمية التنفيذ الكامل للقرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية من أجل المساعدة على تأمين مستقبل مستدام ومنصف ومسؤول بيئياً لكوكبنا.

جيم- الجلسة العامة الختامية

٦٩- بدأت الجلسة العامة الختامية، التي كانت في الجلسة العامة السابعة بعد ظهر يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، بعروض للرسائل الرئيسية المستمدة من حوارات القيادة وأصحاب المصلحة المتعددين، قدمها أحد ميسري حوارات القيادة، السيد فيلكس دودز، الأستاذ المساعد في جامعة نورث كارولاينا، وميسرة الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، السيدة ليلى أكاروغلو، منشئة مؤسسة ديسربت ديزاين (Disrupt Design). وتتاح موجزات للرسائل الرئيسية على الموقع الشبكي للدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (http://web.unep.org/environmentassembly).

٧٠- بعد ذلك قام خمسة أشخاص كل منهم من خلفية مختلفة بتقديم رسائل خاصة إلى جمعية البيئة: السيدة جوييتا غوبتا، المؤلفة الرئيسية لتقرير خاص أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، والتي دعت قادة الدول إلى ''الجرأة في القيادة والرعاية والاقتسام والتنظيم والتغيير'' استناداً إلى الأدلة المستمدة من الإصدار السادس للتوقعات البيئية العالمية؛ والسيد شادي رباب، الذي اختير في العام ٢٠١٨ كبطل من أبطال الأرض الشباب من أجل أفريقيا، وتحدث هنا عن عمله لمساعدة الأطفال في صنع الموسيقا وعزفها معاً بواسطة آلات موسيقية مصنوعة من القمامة؛ والسيدة وانجيرو وايثاكا، وهي مهندسة معمارية تعيش في نيروبي وتعمل في مجالي الصناعة والتعليم، ودعت إلى اتباع اقتصاد التدوير الذي يدمج الممارسات التقليدية والأقل هدراً؛ والسيدة سوليتير تاونسند، مؤسسة وكالة فوتيرا، التي تحدثت عن التفاؤل، وعن الطاقة التي تنطوي عليها رواية القصص الإيجابية؛ ومندوبة شباب الأمم المتحدة ربيكا فرايتاغ التي نقلت رسائل إضرابات المدارس من أجل المناخ، والتي تنظم في اليوم نفسه، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، في جميع أنحاء العالم.

٧١- وتحدث السيد جيان ليو، كبير العلماء ومدير شعبة العلوم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد هاري فيرهار، رئيس الشؤون العامة والحكومية على المستوى العالمي لدى مؤسسة سيغنيفاي (فيليبس للإضاءة سابقاً)، فقدم تقريراً عن نتائج الدورة العالمية الثانية لمنتدى الأمم المتحدة للعلوم والسياسات والأعمال التجارية المعني بالبيئة. حيث حول المنتدى نفسه في دورته الثانية من جهة حاضنة إلى منصة تدعم برنامج عمل برنامج البيئة. وأطلقت مبادرتان جديدتان: الفريق العامل للعلوم والسياسات والأعمال التجارية المعني بالبيانات الضخمة والتكنولوجيا الرائدة، وتهدف إلى تقديم بيانات عالية الجودة ومصنفة وتتسم بحسن التوقيت من أجل اتخاذ القرارات على أساس الأدلة وتنفيذ المساءلة في أهداف التنمية المستدامة؛ والمبادرة الناشئة للتكنولوجيا الخضراء، التي صممت من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى الابتكار المراعي للبيئة وللارتقاء بالحلول من أجل البيئة عن طريق إقامة الشراكات وتوفير الدعم السياسي والتمويل المبتكر. ويلتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا بدعم عمل الشراكة العالمية لعلوم المواطنين من خلال إنشاء واستضافة أول منبر شبكي الكتروني مستقل لعلوم المواطنين في مجال البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو المشاركون في المنتدى إلى التزام الحكومات بثلاث مبادرات في مجال الطاقة المستدامة. وأخيرا، أطلق المنتدى مسار عمل يتناول نظام الغذاء المستدام من أجل المساعدة في دفع التحول الزراعي، ويتوخى هذا المسار أن يعمل المشاركون في المنتدى مع الجهات المعنية من هيئات الأمم المتحدة ورابطات الأعمال التجارية والأوساط العلمية والمنظمات التي تركز على الغذاء.

٧٢- وعرض السيد مارسين كروبا، عمدة كاتوفيتسه، بولندا، نتائج مؤتمر قمة المدن الذي عقد على هامش الدورة الرابعة لجمعية البيئة، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩. ففي ذلك المؤتمر أقر ممثلو الحكومات المحلية والوطنية

وأوساط القطاع الخاص بالدور الهام للعمل على المستوى المحلي، بالنظر إلى أن المدن مسؤولة عن نسبة ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام الموارد، وكذلك لأن ٧٠ في المائة من الهياكل الأساسية التي ستكون موجودة في العام ٢٠٥٠ لم ينته بناؤها بعد. وتحدث المشاركون عن العديد من الجهود التي يجري تنفيذها، مشيرين إلى إحراز التقدم، الذي لا يجري مع ذلك بالسرعة الكافية ولا على النطاق اللازم. وأوضح المشاركون من القطاع الخاص، أن لديهم التكنولوجيا المطوبة وأعربوا عن استعدادهم للتعاون في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأكدت المناقشات على ضرورة تحقيق التكامل. وأظهر تقرير الفريق الدولي المعني بالموارد الدولية الذي صدر بعنوان *وزن المدن: الاحتياجات من الموارد للحضرنة المستقبلية*، أن من الممكن تحقيق تخفيضات بنسبة تصل إلى ٥٥ في المائة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام الموارد عن طريق الاستفادة المثلى من النظم التقنية وجوانب التآزر فيها. ويلزم التكامل أيضاً داخل الحكومات، على أن تقوم كل جهة من الجهات الفاعلة بالاستفادة المثلى من ولايتها، بالتنسيق الوثيق مع مستويي السياسة العامة والتخطيط، حيثما يلزم التكامل في الهياكل الأساسية وتخطيط استخدام الأراضي والاستخدام الكامل للحلول القائمة على الطبيعة، ومع المستوى المالي، حيثما يلزم الجمع بين التدفقات المالية من القطاعين العام والخاص. وكانت العوامل التي حددت باعتبارها أساسية للنجاح هي: الرؤية المتينة والأهداف الطموحة التي تستند إلى البيانات والتقديرات؛ انخراط المجتمع المحلي والقطاع الخاص في التخطيط وفي وضع السياسات وإشراك الحكومات المحلية في وقت مبكر في عمليات السياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني؛ ودعم قدرات الحكومات المحلية على التنظيم الهيكلي للمشاريع المقبولة لدى المصارف؛ ووضع الأدوات المالية الجديدة مثل السندات والمنح الخضراء لسد الثغرات في الائتمان أو التمويل. وسيجري تناول الأفكار العملية التي أنتجتها القمة بمزيد من البحث قبل انعقاد مؤتمر قمة الأمين العام المعني بالمناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٧٣- وخلال الدورة، استمع الممثلون أيضا إلى رسالة بالفيديو موجهة من رئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا، وشاهدوا عرضاً بالفيديو لأهم معالم الدورة.

٧٤- وأقيمت مراسم إضاءة الشموع إحياء لذكرى ضحايا تحطم الطائرة في إثيوبيا.

دال- اعتماد مشروع الإعلان الوزاري

٧٥- في أعقاب الجلسة الختامية، وجه الرئيس الانتباه إلى مشروع الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى للدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، بالصيغة التي أقرته بها اللجنة المفتوحة العضوية للممثلين الدائمين والمعدلة خلال الدورة الحالية.

٧٦- واعتمدت الجمعية الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية البيئة في دورتها الرابعة، والمعنون ''الحلول المبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين''. وينشر نص الإعلان بوصفه الوثيقة UNEP/EA.4/HLS.1 ويشار إليه أيضاً كجزء من نتائج الدورة الرابعة لجمعية البيئة في الفرع الحادي عشر من هذا المحضر.

٧٧- وعقب اعتماد الإعلان، شدد الرئيس على أن الدول الأعضاء، باعتمادها للإعلان، تعلن عن التزامها بالعمل بعد عودة كل إلى بلده، وباتخاذ الإجراءات بشأن الأولويات المحددة في الإعلان، مع مراعاة ظروفها الوطنية، وتلتزم بتحقيق نتائج ملموسة لشعوبها يمكن لكل من البلدان الإبلاغ عنها وقياسها واستعراضها في السنوات المقبلة.

٧٨- وقال ممثل الولايات المتحدة إن حكومته، مع اعترافها بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيض تسرب المواد البلاستيكية إلى البيئة، ومع ارتياحها لرؤية مشكلة التلوث بالمواد البلاستيكية، لا سيما في البيئة البحرية، تؤخذ على هذا النحو من الجدية، فهي تنأى بنفسها عن الصياغة المستخدمة في الإعلان. وبالمثل، فإن الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن الإشارة الواردة في الإعلان الوزاري إلى ''الاقتصادات منخفضة الكربون''، لأنه يعتقد أن الإعلان ينبغي أن يشمل جميع أنواع الانبعاثات، بما في ذلك ملوثات الهواء الرئيسية مثل الجسيمات المعلقة وأكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت.

عاشراً- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٧٩- نظرت اللجنة الجامعة في البند ١٠ من جدول الأعمال ومشروع المقرر المتعلق به. ويرد التقرير عن أعمال اللجنة الجامعة في المرفق الثالث لهذا المحضر.

٨٠- واعتمدت جمعية البيئة في جلستها العامة السابعة المقرر ٢/٤ بشأن جدول الأعمال المؤقت والتاريخ ومكان الانعقاد لدورتها الخامسة على النحو الذي عُدِّل به.

حادي عشر- اعتماد نتائج الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)

٨١- اعتمدت جمعية البيئة في الجلسة العامة السابعة الإعلان الوزاري المعنون ''الحلول المبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين'' (UNEP/EA.4/HLS.1).

٨٢- وفي الجلسة العامة السابعة أيضاً، اعتمدت جمعية البيئة بتوافق الآراء القرارات والمقررات التالية. وترد فرادى القرارات في الوثائق من UNEP/EA.4/Res.1 إلى UNEP/EA.4/Res.23. وتتاح أيضاً على الموقع الشبكي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (http://web.unep.org/environmentassembly) إلى جانب المقررات ١/٤ و٢/٤ و٣/٤.

القرار	*العنوان*
١/٤	المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين
٢/٤	تعزيز الممارسات المستدامة الحلول المبتكرة للحد من فقدان الأغذية وهدرها
٣/٤	التنقل المستدام
٤/٤	التصدي للتحديات البيئية من خلال الممارسات التجارية المستدامة
٥/٤	الهياكل الأساسية المستدامة
٦/٤	القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة
٧/٤	الإدارة السليمة بيئياً للنفايات
٨/٤	الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات
٩/٤	معالجة التلوث بالمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة
١٠/٤	الابتكار في مجالي التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي
١١/٤	حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
١٢/٤	الإدارة المستدامة للصحة العالمية لأشجار المانغروف
١٣/٤	الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية

القرار	*العنوان*
١٤/٤	الإدارة المستدامة للنيتروجين
١٥/٤	الابتكارات في المراعي المستدامة والرعي المستدام
١٦/٤	حفظ أراضي الخث وإدارتها المستدامة
١٧/٤	تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية
١٨/٤	الصلة بين الفقر والبيئة
١٩/٤	إدارة الموارد المعدنية
٢٠/٤	البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس): العمل لصالح البشر والكوكب
٢١/٤	خطة التنفيذ ''نحو كوكب خال من التلوث''
٢٢/٤	تنفيذ ومتابعة قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة
٢٣/٤	إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإقرار تقرير توقعات البيئة العالمية

المقرر	*العنوان*
١/٤	برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١
٢/٤	جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها.
٣/٤	إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة

٨٣- وفي منتصف عملية اعتماد القرارات والمقررات المشار إليها أعلاه، تحدث ممثل الولايات المتحدة، طالباً تسجيل بيانه في هذا المحضر، فأوضح موقفه بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وكذلك إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، التي ذكرت في عدد من الوثائق الختامية لجمعية البيئة في دورتها الرابعة. فقال إنه على الرغم من تأييد حكومة بلده لروح خطة عام ٢٠٣٠ باعتبارها إطاراً للتنمية، فهي ترى أن خطة عام ٢٠٣٠ لا تنطوي على التزام بتوفير إمكانيات جديدة للوصول إلى السلع أو الخدمات ولا تسعى إلى تفسير أو تعديل أية قرارات أو اتفاقات لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. أما بالنسبة لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، فأعرب عن رأي مفاده أن التأكيد عليها مجدداً في وثائق جمعية البيئة لا يحظى باعتبار في المفاوضات الجارية المتعلقة بالتجارة، مضيفاً أن الأمم المتحدة ينبغي أن تحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية، ولا ينبغي أن تُقحم نفسها في القرارات أو الإجراءات التي تصدر عن المنتديات الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية. وأخيرا، فعلى الرغم من مناصرة الولايات المتحدة لتمكين النساء والفتيات وإشراكهن في المسائل البيئية، وعلى الرغم من تقديرها للعمل المضطلع به في الدورة الحالية فيما يخص القرار المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية، فهي تنأى بنفسها عن هذا القرار لأنه يتضمن صياغة لغوية عفا عليها الزمن وإشارات إلى صكوك ومنظمات دولية تعارضها الولايات المتحدة في نقاط أساسية، وتشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتحالف من أجل الجميع، والقرار ٨/٣٧ المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ بشأن حقوق الإنسان والبيئة، الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان، والذي سبق أن أصدرت الولايات المتحدة تعليلا لموقفها منه.

٨٤- وعقب اعتماد الجزء المتبقي من القرارات والمقررات المذكورة أعلاه، أعرب العديد من الممثلين عن الارتياح للوثائق الختامية للدورة الرابعة، موجهين الانتباه إلى أهمية قرارات معينة ومعربين عن التزامهم بتنفيذها.

٨٥- وأعرب ممثلون كثيرون عن أسفهم لأن اعتراض بعض الدول الأعضاء تسبب في عدم التوصل إلى اتفاق في الدورة الحالية بشأن مشروع القرار المتعلق بالهندسة الأرضية وإدارتها، والذي كان سيطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يجمع المعلومات ويعد تقريراً واقعياً عن المخاطر والإمكانيات والتحديات المتعلقة بالإدارة في مجال تكنولوجيا الهندسة الأرضية، تمشياً مع ولاية البرنامج المتمثلة في إبقاء الدول الأعضاء على علم بالقضايا البيئية المستجدة. وتشير عدة تقارير إلى أن بعض أشكال تكنولوجيا الهندسة الأرضية قد تهدد بإلحاق آثار شديدة بالبيئة، ولذلك يلزم المزيد من المعلومات لتمكين الدول الأعضاء من إجراء مناقشة مستنيرة بشأن هذه المسألة. وأعرب بعض الممثلين عن أملهم بأن تظل مسألة الهندسة الأرضية وإدارتها على جدول أعمال جمعية البيئة، على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار، وأشاروا إلى أنهم يتطلعون إلى مناقشتها في الدورات المقبلة للجمعية وفي المحافل الأخرى ذات الصلة. وأشار أحد الممثلين إلى أن مشروع القرار المتعلق بالهندسة الأرضية وإدارتها ينبغي تقديمه ممن جديد لكي تنظر فيه جمعية البيئة في دورتها الخامسة.

٨٦- وأعرب العديد من الممثلين، ومنهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن استيائهم أيضاً لأن اعتراض عدد من الدول الأعضاء تسبب في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار المتعلق بإزالة الغابات وسلسلة الإمداد بالسلع الأساسية الزراعية (UNEP/EA.4/L.15)، الذي كان سيتناول المسألة الحرجة المتمثلة في إزالة الغابات في إطار الإدارة المستدامة للغابات، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتعهدوا بمواصلة العمل بشأن هذه المسألة للتأكد من التناول الكامل للتحدي الهام المتمثل في إزالة الغابات وسلاسل الإمداد بالسلع الأساسية.

٨٧- وتحدث ممثلو أوغندا وجنوب أفريقيا وكينيا، طالبين تسجيل بياناتهم في هذا المحضر، فقالوا إنهم، توخياً لروح التسوية، وافقوا على اعتماد المقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ولكنهم يرون أن المقرر جمع على نحو لا مبرر له المسائل الإجرائية لجدول الأعمال وموعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة مع المسائل المتعلقة بالحوكمة التي تتجاوز نطاق الموضوع المبين في عنوان القرار، وأضافوا أن هذين النوعين من المسائل ينبغي أن يظلا منفصلين عن طريق إدخال عنوان فرعي في القرار، على النحو الذي اتفق عليه خلال المفاوضات.

٨٨- وفي الجلسة العامة لاختتام للدورة، ألقى ممثل عن حلف الشعوب الأصلية في آسيا ببيان باسم المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، باستثناء المؤسسات التجارية والصناعية. ولاحظ مع الأسف التخلي عن القرارات المقترحة المتعلقة بإزالة الغابات وسلاسل الإمداد الزراعية وتعزيز إدارة الهندسة الأرضية، وتخفيف أثر القرارات الأخرى، مما سيؤدي إلى جملة أمور منها نقص العمل المتضافر والموارد اللازمة للتنفيذ. وأضاف أن المجموعات الرئيسية تنوي أن تعزز مشاركتها في برامج العمل بإدراج المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية، وأن تواصل العمل على إطار للحوكمة العالمية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية.

ثاني عشر- انتخاب أعضاء المكتب (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٨٩- في الجلسة العامة السابعة، ووفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي لجمعية البيئة، انتخبت الجمعية بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للعمل في دورتها الخامسة:

الرئيس: السيد أولا إلفيستوين (النرويج)

نواب الرئيس: السيد كارلوس مانويل رودريغيز إشاندي (كوستاريكا)
السيد وينستون لاكين (سورينام)
السيد غوران تريفان (صربيا)
السيدة برون بوارسون (فرنسا)
السيد محمد بن دَينه (البحرين)
السيدة لاكسمي ديوانتي (إندونيسيا)
السيد آدو لوهمُس (إستونيا)
السيد باتيو باسيير (بوركينا فاسو)

المقررة: السيدة نومفولا موكونيانه (جنوب أفريقيا)

٩٠- وأعرب السيد إلفيستوين عن تعازيه لضحايا حادث تحطم الطائرة الذي وقع قبل وقت قصير من بدء الجمعية، وضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في وقت سابق من اليوم في كرايستشيرش، نيوزيلندا. وأشاد برئيس مكتب الدورة الرابعة لجمعية البيئة، مشيراً إلى أن العمل الجماعي، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو عن طريق طائفة واسعة من الشراكات، سيتسم بأهمية حاسمة في عكس مسار الاتجاهات البيئية السلبية الحالية. فلا بد من عمل الدول الأعضاء معاً لكي تتمكن من اتخاذ القرارات التي يتوقعها منها مواطنوها في الدورة الخامسة لجمعية البيئة.

ثالث عشر- مسائل أخرى (البند ١٣ من جدول الأعمال)

الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

٩١- في الجلسة العامة الأولى للجمعية لاحظ الرئيس أن العام ٢٠١٩ يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الاتفاقية التي كانت مفيدة في تعزيز الإدارة السليمة للنفايات من خلال التركيز على منع إنتاج النفايات الخطرة والنفايات الأخرى والتقليل إلى أدنى حد ممكن منها واستعادتها. وقد أثبتت اتفاقية بازل قدرتها على التكيف مع التطورات والاحتياجات العالمية الجديدة على صعيد إدارة النفايات، كما يتبين من خلال نظرها في تعديلات من شأنها أن تمكنها من معالجة مسألة النفايات البلاستيكية على نحو فعال.

٩٢- وقدم السيد رولف بايت، الأمين التنفيذي لاتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، عرضاً بشأن إنجازات اتفاقية بازل. وقال إن الزيادة العالمية الكبيرة في كميات النفايات الخطرة، بما في ذلك النفايات البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، تبرهن على الأهمية المستمرة للاتفاقية، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة جهودها لضمان تنفيذها بنجاح.

رابع عشر- اعتماد التقرير (البند ١٤ من جدول الأعمال)

٩٣- اعتمدت جمعية البيئة في جلستها العامة السابعة محضر الدورة هذا استناداً إلى مشروع المحضر (UNEP/EA.4/L.31 وUNEP/EA.4/L.31/Add.1)، على أساس أن المقرِّر سيستكمله ويضعه في صيغته النهائية، وذلك بالعمل جنباً إلى جنب مع الأمانة.

خامس عشر– اختتام الدورة (البند ١٥ من جدول الأعمال)

٩٤- في أعقاب تقديم عرض وتقديم الأطفال لاحتفال تقليدي بأهمية الماء؛ وعرض رسالة بالفيديو من رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوزا؛ أدلى الرئيس بملاحظات ختامية موجزة، وأعلن اختتام الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في الساعة ١٩:٣٠ من مساء يوم الجمعة، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩.

المرفق الأول

النتائج التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة[1]

القرار	*العنوان*
١/٤	المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين (UNEP/EA.4/Res.1)
٢/٤	تعزيز الممارسات المستدامة والحلول المبتكرة للحد من فقدان الأغذية وهدرها (UNEP/EA.4/Res.2)
٣/٤	التنقل المستدام (UNEP/EA.4/Res.3)
٤/٤	التصدي للتحديات البيئية من خلال الممارسات التجارية المستدامة (UNEP/EA.4/Res.4)
٥/٤	التنقل المستدام (UNEP/EA.4/Res.5)
٦/٤	القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.4/Res.6)
٧/٤	الإدارة السليمة بيئياً للنفايات (UNEP/EA.4/Res.7)
٨/٤	الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (UNEP/EA.4/Res.8)
٩/٤	معالجة التلوث بالمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة (UNEP/EA.4/Res.9)
١٠/٤	الابتكار في مجالي التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي (UNEP/EA.4/Res.10)
١١/٤	حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/EA.4/Res.11)
١٢/٤	الإدارة المستدامة للصحة العالمية لأشجار المانغروف (UNEP/EA.4/Res.12)
١٣/٤	الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية (UNEP/EA.4/Res.13)
١٤/٤	الإدارة المستدامة للنيتروجين (UNEP/EA.4/Res.14)
١٥/٤	الابتكارات في المراعي المستدامة والرعي المستدام (UNEP/EA.4/Res.15)
١٦/٤	حفظ أراضي الخث وإدارتها المستدامة (UNEP/EA.4/Res.16)
١٧/٤	تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية (UNEP/EA.4/Res.17)
١٨/٤	الصلة بين الفقر والبيئة (UNEP/EA.4/Res.18)
١٩/٤	إدارة الموارد المعدنية (UNEP/EA.4/Res.19)
٢٠/٤	البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس): العمل لصالح البشر والكوكب (UNEP/EA.4/Res.20)
٢١/٤	خطة التنفيذ ''نحو كوكب خال من التلوث'' (UNEP/EA.4/Res.21)
٢٢/٤	تنفيذ ومتابعة قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/EA.4/Res.22)
٢٣/٤	إبقاء البيئة العالمية قيد الاستعراض: تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإقرار تقرير توقعات البيئة العالمية (UNEP/EA.4/Res.23)

الإعلان

الإعلان الوزاري الصادر عن جمعية البيئة في دورتها الرابعة: ''حلول مبتكرة للتحديات البيئية ومن أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين'' (UNEP/EA.4/HLS.1).

(١) تصدر القرارات التي اتخذتها جمعية البيئة والإعلان الوزاري الذي اعتمدته في دورتها الرابعة بوصفها وثائق مستقلة وبالرمز الوارد أعلاه لكل منها. وترد المقررات التي اعتمدتها جمعية البيئة في دورتها الرابعة في المرفق الثاني من هذا المحضر.

المرفق الثاني

المقررات التي اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الرابعة

المقرر ٤/١ برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

وقد نظرت في برنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١،

١- *توافق* على برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١؛

٢- *توافق أيضاً* على رصد اعتمادات لصندوق البيئة مقدارها ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يخصص منها مبلغ أقصاه ١٢٢ مليون دولار لتغطية تكاليف الوظائف لفترة السنتين للأغراض المبينة في الجدول التالي:

برنامج عمل صندوق البيئة وميزانيته لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف-	أجهزة تقرير السياسات	**٤ ٠٠٠**
باء-	التوجيه التنفيذي والإدارة	**٧ ٢٠٠**
جيم-	برنامج العمل	
١-	تغير المناخ	٢٢ ٢٠٠
٢-	الصمود أمام الكوارث والنزاعات	١٥ ٦٠٠
٣-	النظم الإيكولوجية السليمة والمنتِجة	٢٨ ٠٠٠
٤-	الإدارة البيئية	٢٦ ٢٠٠
٥-	المواد الكيميائية والنفايات ونوعية الهواء	٢٣ ٤٠٠
٦-	الكفاءة في استخدام الموارد	٢٨ ٤٠٠
٧-	البيئة قيد الاستعراض	٢٣ ٠٠٠
دال-	احتياطي برنامج الصندوق	**١٠ ٠٠٠**
هاء-	دعم البرامج	**١٢ ٠٠٠**
المجموع		**٢٠٠ ٠٠٠**

٣- *تشدد* على أهمية إجراء مشاورات مبكرة ومكثفة وشفافة بين المديرة التنفيذية والدول الأعضاء ولجنة الممثلين الدائمين بشأن إعداد برامج العمل والميزانية، بما في ذلك المبادرات ذات الطابع الهام والموضوعي والاستراتيجي التي يمكن أن تتطلب موارد كثيرة تؤثر على البرامج الحالية ذات الأولوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو على نطاق وصول البرنامج، كما تشدد على ضرورة وضع جدول للاجتماعات وتوفير المعلومات في الأوقات المناسبة من أجل إتاحة المشاركة الكاملة من جميع الدول الأعضاء طوال عملية التشاور، وترحب في ذلك الصدد بالتقدم المحرز حتى الآن؛

٤- *تشير* إلى الفقرة ١٣ من مقرر مجلس الإدارة ٣٢/١٩، وتطلب إلى المدير التنفيذي أن يكفل أن تُقدِّم الأمانة الوثائق والمعلومات ذات الصلة ببرنامج العمل والميزانية إلى الدول الأعضاء وإلى لجنة الممثلين الدائمين

قبل أربعة أسابيع على الأقل من انعقاد الاجتماع السنوي للجنتها الفرعية والاجتماعات الأخرى التي سيتم فيها النظر فيهما؛

٥- *تشدد* على الحاجة إلى معلومات شاملة، وتبرير كامل، بشأن النفقات والمساهمات المقترحة من جميع مصادر التمويل، بما في ذلك معلومات عن ملاك الموظفين، لتقديمها إلى لجنة الممثلين الدائمين في وقت مبكر قبل النظر في برنامج العمل والميزانية، وتطلب إلى المديرة التنفيذية أن تواصل عقد المشاورات في التوقيت المناسب بشأن إعداد جميع برامج العمل والميزانيات في المستقبل قبل إحالتها إلى الهيئات المختصة الأخرى وأن تواصل العمل على وجه السرعة نحو زيادة الشفافية والمساءلة بشأن التكاليف والميزانيات لتمكين اللجنة من تقديم التوجيه بشأن التنفيذ؛

٦- *تشدد* على ضرورة أن يستند برنامج العمل والميزانية إلى الإدارة القائمة على النتائج؛

٧- *تأذن* للمديرة التنفيذية بأن تعيد توزيع الموارد بين بنود الميزانية للبرامج الفرعية بحد أقصى قدره عشرة في المائة من مخصصات البرامج الفرعية وأن تبلغ لجنة الممثلين الدائمين، وفي الظروف الاستثنائية التي تقتضيها الضرورة، أن تعيد تخصيص ما يفوق ١٠ في المائة ولا يتجاوز ٢٠ في المائة من المخصصات التي يعاد تخصيص الموارد منها، بعد التشاور المسبق مع لجنة الممثلين الدائمين؛

٨- *تأذن أيضاً* للمديرة التنفيذية بأن تعدّل، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، مستوى مخصصات صندوق البيئة للبرامج الفرعية، لتتماشى مع التغيرات المحتملة في الدخل مقارنة بمستوى الاعتمادات الذي تمت الموافقة عليه؛ مع أخذ الدخول المتوقعة من مصادر أخرى في الحسبان؛

٩- *تأذن كذلك* للمديرة التنفيذية بالدخول في التزامات آجلة لا تزيد قيمتها على ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة صندوق البيئة من أجل تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١؛

١٠- *تقرر* أن العدد الإجمالي لموظفي المكتب التنفيذي ينبغي ألا يتجاوز ٣٠ وظيفة في فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، ما لم تأذن لجنة الممثلين الدائمين بخلاف ذلك؛

١١- *تطلب* إلى المدير التنفيذي أن يواصل اتباع نهج حصيف في إدارة الموارد المتأتية من جميع المصادر، بما فيها صندوق البيئة، بوسائل منها الإدارة الحريصة للترتيبات التعاقدية؛

١٢- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تواصل رصد وإدارة حصة صندوق البيئة المخصصة لكل من تكاليف الوظائف وتكاليف غير الوظائف، مع وضع أولويات واضحة لاستخدام موارد صندوق البيئة في أنشطة البرنامج؛

١٣- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية أن تحسن إنجاز أهداف البرنامج، وأن تستخدم الموارد بكفاءة وشفافية لتحقيق هذه الغاية، رهناً بما تقوم به الأمم المتحدة من عمليات الإشراف والاستعراض والتقييم المستقل؛

١٤- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تواصل تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء، من خلال الاجتماع السنوي للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين وجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دوراتها التي تعقد كل سنتين، عن نتائج التقييم والتقدم المُحرز فيما يتعلق بأداء كل من البرامج الفرعية وإنجازاتها المتوقعة، وعن تنفيذ ميزانية صندوق البيئة، بما في ذلك التبرعات والنفقات وإعادة تخصيص الاعتمادات أو تعديل المخصصات؛

١٥- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تواصل تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء، من خلال تقارير المدير التنفيذي ربع السنوية التي تقدم إلى لجنة الممثلين الدائمين، وذلك بطريقة مبسطة، وبإدماج التقارير المرحلية عن شؤون الإدارة والميزانية مع تقارير أداء البرنامج؛

١٦- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية، في هذا الصدد، أن تدرج في التقارير المقدمة إلى لجنة الممثلين الدائمين معلومات عن الطريقة التي نفذ بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأحكام الواردة في قراري الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية و٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

١٧- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تجري تقييماً للسياسات والمبادئ التوجيهية واللوائح الداخلية التي يتعين تعديلها من أجل تنفيذ الأحكام الواردة في قراري الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ و٢٧٩/٧٢، وأن تقدم خطة مع الجداول الزمنية لتنفيذها إلى لجنة الممثلين الدائمين في اجتماعها السادس والأربعين بعد المائة، وأن تقدم تقريراً محدَّثاً للنظر فيه في الاجتماع السنوي للجنة الفرعية، وأن تعكس نتائج التقييم في تنفيذ الاستراتيجية وبرنامج العمل المعتمدَين للأجل المتوسط وكذلك في تصميم وثائق التخطيط في المستقبل؛

١٨- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تواظب على تقديم الإحاطات المنتظمة، التي تنظم في الوقت المناسب وبطريقة يمكن التنبؤ بها، إلى لجنة الممثلين الدائمين بشأن أداء البرنامج والميزانية لكل برنامج فرعي، لتمكين اللجنة من الاضطلاع على نحو ملائم بمهمة الرصد التي تتولاها؛

١٩- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية أن تكفل أن تنفيذ برنامج العمل يدعم ويجمع البرامج والأنشطة الإقليمية والوطنية في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل لفترة السنتين، وأنه يأخذ في الاعتبار الأولويات الإقليمية والأطر الإقليمية، حيثما وجدت، وتطلب إلى المديرة التنفيذية أن تُدرج معلومات عن البرامج والأنشطة الإقليمية في التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل؛

٢٠- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تواصل تنفيذ خطة العمل والميزانية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها دعم المؤتمرات والمنتديات الوزارية الإقليمية التي يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة لها؛

٢١- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تكفل توافُق جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى القطري مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأن تُدرج فيه، عند الاقتضاء، باعتباره الأداة الأكثر أهمية لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد، وأن يتم إبلاغ المنسق المقيم المعني للأمم المتحدة وكذلك لجنة الممثلين الدائمين بها؛

٢٢- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية أن تكفل استخدام جميع المساهمات المخصصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمويل الأنشطة التي تسهم في التنفيذ الفعال لبرنامج العمل، فيما عدا الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة نيابة عن هيئات حكومية دولية أخرى؛

٢٣- *تحث* الدول الأعضاء والجهات الأخرى القادرة على زيادة التبرعات التي تقدمها إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما صندوق البيئة، مع مراعاة الطابع العالمي للجمعية البيئة؛

٢٤- *تلاحظ* الأثر الإيجابي لجدول التبرعات الإرشادي في توسيع قاعدة المساهمات في التمويل الطوعي لصندوق البيئة وتعزيز القدرة على التنبؤ بها، وتطلب إلى المديرة التنفيذية أن تواصل تطويع جدول التبرعات الإرشادي وذلك، في جملة أمور، وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي د.إ-١/٧ وأي مقررات لاحقة؛

٢٥- *تشجع* المديرة التنفيذية، بالتعاون الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين، على أن تواصل تحسين تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد، وتطلب إلى المديرة التنفيذية أن تحشد، وفقاً لقواعد سياسات الشراكات والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، المزيد من التبرعات للبرنامج من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات القادرة وأن تواصل توسيع نطاق قاعدة المساهمين؛

٢٦- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تضع إجراءات صارمة وشفافة بشأن تطبيق تدابير العناية الواجبة قبل قبول أموال من مصادر غير الدول الأعضاء وأن تبقي لجنة الممثلين الدائمين على علم بالإجراءات وتطبيقها؛

٢٧- *ترحب* بالإشارة في برنامج العمل والميزانية إلى الأنشطة الأساسية للبرامج الفرعية وتطلب إلى المديرة التنفيذية أن تعطي أولوية كافية لتلك الأنشطة عند تنفيذ برنامج العمل؛

٢٨- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تكفل أن تنفيذ مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال والتعاون الثلاثي يتم بفعالية وبروح من المساءلة والشفافية؛

٢٩- *تعرب* عن قلقها من بدء تنفيذ وانطلاق بعض المشاريع والشراكات والمبادرات الجديدة دون التشاور المسبق مع الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك التي تؤثر على تسميات البرنامج، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على سمعته ويشتت الانتباه عن ولاياته الأساسية على النحو الوارد في برنامج العمل؛

٣٠- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية، بروح من الشفافية والشمولية وبطريقة استباقية، أن تستخدم هياكل وعمليات الإدارة القائمة استخداماً كاملاً من أجل معالجة الشواغل المثارة في الفقرة ٢٩ من هذا المقرر؛

٣١- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية، بناء على اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٦٦/٧٢ الذي صدر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة، أن تنقح دورات التخطيط الاستراتيجي وشكله، بالتشاور الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين ووفقاً للقرار ٢٦٦/٧٢ الذي يتضمن إعداد وثيقة سنوية للميزانية والأداء؛

٣٢- *تطلب كذلك* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة استراتيجية متوسطة الأجل وبرنامج عمل موجهين نحو النتائج وبسيطين ويتماشيان مع قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٢، ويعدان بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، واستناداً إلى الدروس المستفادة من فترات السنتين السابقة، وذلك للنظر فيهما والموافقة عليهما؛

٣٣- *تحيط علماً* بالمعلومات الواردة في التقرير المتعلق بآثار أجهزة تقرير السياسات المترتبة على التمويل في سياق برنامج العمل والميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١[(١)]، وتلاحظ كذلك نقص التمويل المتاح لتقديم خدمات المؤتمرات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن والخدمات الطبية في دورات جمعية البيئة منذ دورتها الأولى، وترحب بالطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في قرارها ٢٦٠/٧٣ معنون ''تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة''، بأن يقدم مقترحات، حسب الاقتضاء، بشأن استدامة تمويل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقابلية التنبؤ به واستقراره.

(١) UNEP/EA.4/INF/10.

المقرر ٢/٤ جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢؛ و٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ و٢١٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ و٢٥١/٦٧ المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠١٣؛ و٢١٥/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ و٢٢٣/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ و٢٣١/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ و٢٦٠/٧٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ٢٠٢/٤٧ ألف (الفقرة ١٧) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ و٢٤٨/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛ و٢٤٢/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ و٢٨٣/٥٧ باء (الفقرات ٩-١١ من الفرع ثانياً) المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛ و٢٣٦/٦١ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ و٢٢٥/٦٢ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ و٢٤٨/٦٣ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ و٢٣٠/٦٤ (الفقرة ٩ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ و٢٤٥/٦٥ (الفقرة ١٠ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ و٢٣٧/٦٧ (الفقرة ١٣ من الفرع ثانياً ألف) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛ و٢٦٢/٧١ (الفقرة ٢٧ من الفرع ثانياً والفقرة ١٠٢ من الفرع خامساً) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ و٢٧٠/٧٣ (الفقرة ٢٩ من الفرع ثانياً) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨،

وإذ تأخذ في الاعتبار مقرري مجلس الإدارة ١/٢٧ و٢/٢٧ المؤرخين ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، فضلاً عن قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ٢/١ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ و٢٢/٢ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦ و٢/٣ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ تسلم بأهمية تنفيذ الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، وإذ ترحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد على أهمية مواصلة العمل،

وإذ تؤكد أن تحسين فعالية وكفاءة هيئات الإدارة القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يؤدي دوراً هاماً في تحقيق البعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يساورها القلق البالغ إزاء عدم إحراز تقدم في عدة مجالات من تنفيذ الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وإذ تؤكد مجدداً على الالتزامات المتعهد بها في قرار جمعية البيئة ١١/٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٨٨ (الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح)) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

١- *تقرر* أن تعقد الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في مقرها بنيروبي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢١، وفقاً للفقرة ٣ من مقررها ٢/٣ الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

٢- *تقرر أيضاً* أنه، وفقاً للفقرة ١٠ من قرار مجلس الإدارة ٢/٢٧ الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣، وللفقرة ٢ من قرارها ٢٢/٢ الصادر في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، سيعقد الاجتماع الخامس للجنة الممثلين

الدائمين المفتوحة العضوية في الفترة من ١٥ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢١، دون المساس بالمقررات التي تتخذ بشأن انعقاد اجتماعات أخرى للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، وتطلب إلى لجنة الممثلين الدائمين أن تناقش، بالتشاور مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وأن تقرر شكل ذلك الاجتماع وجدول أعماله؛

٣- *توافق* على جدول الأعمال المؤقَّت للدورة الخامسة على النحو المبيَّن أدناه:

١- افتتاح الدورة.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣- وثائق تفويض الممثلين.

٤- تقرير لجنة الممثلين الدائمين.

٥- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية.

٦- برنامج العمل والميزانية وغير ذلك من المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

٧- إشراك أصحاب المصلحة.

٨- الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩- الجزء الرفيع المستوى.

١٠- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها.

١١- اعتماد قرارات الدورة ومقرراتها ووثيقتها الختامية.

١٢- انتخاب أعضاء المكتب.

١٣- مسائل أخرى.

١٤- اعتماد التقرير.

١٥- اختتام الدورة.

٤- *تطلب* إلى لجنة الممثلين الدائمين، بالتشاور مع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، المساهمة في إعداد شروح لجدول الأعمال المؤقت الوارد في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥- *تطلب* إلى مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، تحديد موضوع لجمعية البيئة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

٦- *تشجع بقوة* الدول الأعضاء على تقديم مشاريع قرارات لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة ويفضل أن يكون ذلك قبل ثمانية أسابيع على الأقل من انعقاد الاجتماع الخامس للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، مع مراعاة الموضوع العام للدورة الخامسة لجمعية البيئة، وضيق الوقت والموارد المتاحة للتفاوض بشأن القرارات أثناء الاجتماع الخامس للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية والدورة الخامسة لجمعية البيئة، ودون الإخلال بالنظام الداخلي، ولا سيما المادة ٤٤؛

٧- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم مشاريع مقررات لكي تنظر فيه جمعية البيئة في دورتها الخامسة، وذلك قبل ثمانية أسابيع على الأقل من انعقاد الاجتماع الخامس للجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية؛

٨- *تطلب أيضاً* إلى المديرة التنفيذية أن تعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، للاحتفال بذكرى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أنشئ بقرار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استكهولم في الفترة من ٥ إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، وذلك بالاستفادة من التبرعات من الجهات صاحبة المصلحة المعنية؛

عملية الاستعراض التي تقوم بها لجنة الممثلين الدائمين

٩- *تطلب* إلى رئيس لجنة الممثلين الدائمين، بالتشاور الوثيق مع رئيس جمعية البيئة، أن يقدم اقتراحاً موحداً يبين عملية استعراض توافقي تقوم بها لجنة الممثلين الدائمين لجمعية البيئة وهيئاتها الفرعية، وذلك لتقديمها إلى لجنة الممثلين الدائمين لكي يجري التداول واتخاذ القرار بشأنها في الاجتماع السنوي السادس للجنة الفرعية، وذلك بهدف تقديم مقترحات عملية من أجل تحسين الكفاءة والفعالية لجمعية البيئة وهيئاتها الفرعية، لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة؛

١٠- *تقرر* أن نطاق نظر عملية الاستعراض سيشمل ما يلي:

(أ) إعداد دورات جمعية الأمم المتحدة للبيئة وترتيبات عملها، وجداولها الزمنية وجلساتها، وأهداف اجتماعات هيئتها الفرعية، أي اجتماع لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، والاجتماعات العادية والسنوية للجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، وترتيبات عمل تلك الاجتماعات وجداولها الزمنية؛

(ب) أدوار ومسؤوليات كل من مكتب جمعية البيئة ومكتب لجنة الممثلين الدائمين، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتفاعل مع الجهات التي يمثلها كل منها؛

(ج) المعايير والطرائق والتوقيت لعرض مشاريع قرارات ومقررات جمعية البيئة والتفاوض بشأنها؛

(د) الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ برنامج العمل والميزانية والقرارات الخاصة بجمعية البيئة؛

١١- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تجري عملية مسح وتقدم ورقة إسهام بشأن المواضيع المحددة في الفقرة ١٠ من هذا المقرر، وذلك قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من انعقاد الاجتماع السنوي السادس للجنة الفرعية؛

١٢- *تقرر* أن تكون عملية الاستعراض مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة وتتيح الفرصة لتقديم إسهامات خطية من الدول الأعضاء والجهات المعنية خلال كامل فترة العملية، وتقرر أيضاً أن يشترك في رئاستها عضوان من أعضاء لجنة الممثلين الدائمين، أحدهما من بلد من البلدان النامية والآخر من أحد البلدان المتقدمة النمو؛

١٣- *تطلب* إلى رئيس لجنة الممثلين الدائمين أن يعقد اجتماعاً للجرد لمدة لا تزيد عن يومين، في إطار الاجتماع السنوي السابع للجنة الفرعية، وذلك بهدف النظر في اعتماد التقدم المحرز عند ذلك الوقت؛

١٤- *تطلب* إلى المديرة التنفيذية أن تقدم خطة عمل لتنفيذ جميع الفقرات الفرعية (أ)-(ح) من الفقرة ٨٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة، وتدعو المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى الإسهام في وضع الخطة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة الفرعية (ز) التي تتناول مهام المقر لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي.

المقرر ٤/٣ إدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

وقد نظرت في تقرير المدير التنفيذي المتعلق بإدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة[١]،

وإذ تشير إلى الطلب الوارد في مقررها ٣/٣ إلى المدير التنفيذي، بأن يقوم، بالتشاور مع الأطراف و/أو الجهات المانحة المعنية، وتمشياً مع أحكام الاتفاق أو اختصاصات الصندوق ذي الصلة، حسب الاقتضاء، باتخاذ قرار بشأن إعادة توزيع الأرصدة في الصناديق الاستئمانية، عند انتهاء الأنشطة التي أُنشئت من أجلها، بُغية دعم تنفيذ البرامج الفرعية المناسبة لبرنامج العمل المعتمد قبل نهاية عام ٢٠١٩،

١ - *تلاحظ مع التقدير* التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٣/٣ الصادر عن جمعية البيئة من خلال إغلاق الصناديق الاستئمانية غير النشطة، وإعادة توزيع الأرصدة إلى الأنشطة ذات الأهمية؛

٢ - *تشير* إلى أنه وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، يجب أن تستند الاتفاقات التي يقوم برنامج البيئة بمهام الأمانة لها إلى مبدأ استرداد التكاليف حين يتعلق الأمر بالتكاليف الإدارية؛

أولاً

الصناديق الاستئمانية التي تدعم برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣ - *تلاحظ* إنشاء الصناديق الاستئمانية التالية *وتوافق* عليه:

(أ) CBL - الصندوق الاستئماني لـ ''مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية'' التابعة لمرفق البيئة العالمية؛

(ب) GPS - الصندوق الاستئماني لدعم مهام الأمانة وتنظيم الاجتماعات والمشاورات من أجل الميثاق العالمي للبيئة؛

(ج) GPP - الصندوق الاستئماني لمساعدة أعضاء الوفود من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على حضور دورات الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية التابع للميثاق العالمي للبيئة؛

٤ - *توافق* على تمديد الصناديق الاستئمانية التالية رهناً بتلقي المدير التنفيذي طلباً للقيام بذلك من السلطات المناسبة:

(أ) AFB - الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره كياناً منفذاً متعدد الأطراف لمجلس صندوق التكيف، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ب) AML - الصندوق الاستئماني العام للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ج) CLL - الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(١) UNEP/EA.4/INF/5.

(د) CML – الصندوق الاستئماني لدعم تنفيذ البرنامج الخاص المعني بالمواد الكيميائية والنفايات، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(هـ) IAL – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني التابع لصندوق البيئة المتعدد الأطراف لمعونة أيرلندا من أجل أفريقيا (تموله حكومة آيرلندا)، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(و) IEL – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني للمشاريع ذات الأولوية لتحسين البيئة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (تموله حكومة جمهورية كوريا)، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ز) MCL – الصندوق الاستئماني العام لدعم الأنشطة في مجال الزئبق والمعادن الأخرى، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ح) MDL – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ط) REL – الصندوق الاستئماني للتعاون التقني لتعزيز الطاقة المتجددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (تموله حكومة إيطاليا)، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ي) SML – الصندوق الاستئماني العام لبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ك) WPL – الصندوق الاستئماني العام لتوفير الدعم لنظام رصد البيئة العالمية–برنامج المياه والترويج لأنشطته، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ثانياً

الصناديق الاستئمانية لدعم البرامج والاتفاقيات والبروتوكولات والصناديق الخاصة للبحار الإقليمية

٥ – *توافق* على تمديد الصناديق الاستئمانية الواردة فيما يلي عند تلقي طلب للقيام بذلك من السلطات المناسبة:

ألف – الصناديق الاستئمانية التي تديرها وحدة التنسيق لخطة العمل الخاصة بحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط

(أ) CAL – دعم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (بتمويل من حكومة اليونان)، الذي مُدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ب) MEL – الصندوق الاستئماني لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، الذي مُدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ج) QML – دعم خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، الذي مُدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

باء – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

(أ) BCL – الصندوق الاستئماني لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الذي مُدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ب) BDL – الصندوق الاستئماني لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة تقنية في تنفيذ اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ج) ROL – الصندوق الاستئماني العام للميزانية التشغيلية لاتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(د) RVL – الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(هـ) SCL – الصندوق الاستئماني العام لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وأجهزتها الفرعية وأمانة الاتفاقية، الذي سيمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(و) VLS – الصندوق الاستئماني الخاص لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وأجهزتها الفرعية وأمانة الاتفاقية، الذي سيمدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

جيم – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا

(أ) QAC – دعم اتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛

(ب) WAL– الصندوق الاستئماني لحماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

دال – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة الاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وتنميتها المستدامة

(أ) CAR – الصندوق الاستئماني للميزانية الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن حماية منطقة جبال الكاربات وتنميتها المستدامة والبروتوكولات المتصلة بها، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؛

(ب) CAP – الصندوق الاستئماني للميزانية الأساسية للاتفاقية الإطارية بشأن حماية منطقة جبال الكاربات وتنميتها المستدامة والبروتوكولات المتصلة بها، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

هاء – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية

(أ) AVL – الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية المتعلقة بالاتفاق بشأن حفظ الطيور المائية الأفريقية–الأوروبية–الآسيوية المهاجرة، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ب) AWL – الصندوق الاستئماني العام للاتفاق بشأن حفظ الطيور المائية الأفريقية–الأوروبية–الآسيوية المهاجرة، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ج) BTL – الصندوق الاستئماني العام لاتفاق حفظ الخفافيش في أوروبا، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢؛

(د) QFL – الصندوق الاستئماني العام للمساهمات الطوعية لاتفاق حفظ الخفافيش في أوروبا، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢؛

(هـ) SMU – الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة أمانة مذكرة التفاهم بشأن حفظ أسماك القرش المهاجرة، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

واو– الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا

(أ) EAL – الصندوق الاستئماني للبحار الإقليمية لمنطقة شرق أفريقيا، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢؛

(ب) QAW – دعم خطة العمل لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية في منطقة شرق أفريقيا، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

زاي – الصناديق الاستئمانية التي تديرها وحدة التنسيق الإقليمية التابعة لخطة العمل المتعلقة بحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ

(أ) QNL – دعم خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣؛

(ب) PNL – الصندوق الاستئماني العام لحماية وإدارة وتنمية البيئة الساحلية والبحرية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ ومواردها، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣.

حاء – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة خطة العمل لحماية وتنمية البيئة البحرية والمناطق الساحلية لبحار شرق آسيا

(أ) ESL – الصندوق الاستئماني الإقليمي لتنفيذ خطة العمل لحماية وتطوير البيئة البحرية والمناطق الساحلية لبحار شرق آسيا، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢؛

(ب) QEL – دعم خطة العمل لبحار شرق آسيا، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

طاء – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

(أ) BBL – الصندوق الاستئماني للميزانية البرنامجية الأساسية لبروتوكول ناغويا، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ب) BGL – الصندوق الاستئماني للميزانية البرنامجية الأساسية لبروتوكول السلامة الأحيائية، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؛

(ج) BYL – الصندوق الاستئماني العام لاتفاقية التنوع البيولوجي، الذي مدد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ياء – الصناديق الاستئمانية التي تديرها أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

(أ) CTL – الصندوق الاستئماني لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢؛

(ب) QTL – دعم اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، الذي مُدِّد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

المرفق الثالث

تقرير اللجنة الجامعة

المقرر: السيد/ آي بي بوتيرا بارثاما (إندونيسيا)

مقدمة

١- أنشأت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جلستها العامة الأولى من الدورة الرابعة، التي عقدت يوم الاثنين ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، لجنة جامعة للنظر في مشاريع القرارات ومشاريع المقررات التي أعدتها لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب البندين ٦ و١٠ من جدول الأعمال، والتي لا يزال يتعين وضع الصيغة النهائية لها من أجل النظر فيها واعتمادها المحتمل من جمعية البيئة.

٢- ووفقاً لمقرر جمعية البيئة، عقدت اللجنة الجامعة ٦ اجتماعات بين يومي الإثنين ١١ آذار/مارس والأربعاء ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩. وعلى نحو ما قررته جمعية البيئة، ترأس اللجنة السيد فرناندو كوبمبرا (البرازيل)، في حين عمل السيد آي بي بوتيرا بارثاما (إندونيسيا) مقرراً.

أولاً- افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٣- افتتح رئيس اللجنة الجامعة الاجتماع في الساعة ١٢:٤٥ من يوم الإثنين ١١ آذار/مارس ٢٠١٩ .

٤- وأقرت اللجنة جدول أعمالها على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/COW.4/1).

ثانياً - تنظيم العمل

٥- وفقاً للوثيقة المعنونة ''هيكل اللجنة الجامعة للدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، ١١-١٣ آذار/مارس ٢٠١٩''، وافقت اللجنة على إنشاء فريقين عاملين وثلاثة أفرقة اتصال بغية وضع الصيغة النهائية، بحلول يوم الأربعاء ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩، لمشاريع المقررات ومشاريع القرارات المعلقة للنظر فيها واعتمادها المحتمل من جمعية البيئة في دورتها الرابعة.

٦- واتُّفِق على أن يكون الرؤساء المشاركون وأعمال أفرقة العمل وأفرقة الاتصال على النحو التالي:

(أ) الفريق العامل ١، الذي يشارك في رئاسته السيدة كوليكا أنيتا مقولوانا (جنوب أفريقيا) والسيد ماركوس ديفيس (كندا)، سيتناول مشاريع القرارات المتعلقة بتعزيز الممارسات المستدامة والحلول المبتكرة للحد من فقدان الأغذية وهدرها (UNEP/EA.4/L.3)؛ وتعزيز الاستدامة البيئية من خلال الممارسات التجارية المستدامة (UNEP/EA.4/L.5)؛ والهياكل الأساسية المستدامة (UNEP/EA.4/L.6)؛ والإدارة السليمة بيئياً للنفايات (UNEP/EA.4/L.8)؛ والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (UNEP/EA.4/L.9)؛ والاقتصاد الأزرق المستدام (UNEP/EA.4/L.18)؛

(ب) الفريق العامل ٢، الذي يشارك في رئاسته السيدة جوليا باتاكي (رومانيا) والسيد أغوس جستيانتو (إندونيسيا)، سيتناول مشاريع القرارات المتعلقة بالابتكارات في مجالي التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي (UNEP/EA.4/L.11)؛ وإزالة الغابات وسلاسل الإمداد بالسلع الزراعية الأساسية (UNEP/EA.4/L.15)؛ والابتكارات في المراعي المستدامة والرعي المستدام (UNEP/EA.4/L.17)؛ والهندسة الجيولوجية وإدارتها (UNEP/EA.4/L.20)؛ ومشروع قرار يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية (UNEP/EA.4/L.21)؛

(ج) فريق الاتصال ١، برئاسة السيدة تيتا كورفينوجا (فنلندا)، سيتناول مشروع القرار بشأن المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين (UNEP/EA.4/L.2)؛

(د) فريق الاتصال ٢، برئاسة السيد مارتن غروندا (الأرجنتين) سيتناول مشروعي القرارين المتعلقين بالقمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.4/L.7) ومعالجة مشكلة التلوث بالمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة (UNEP/EA.4/L.10)؛

(هـ) فريق الاتصال ٣، برئاسة السيد لوكاس بوكوربي (تشيكيا)، سيتناول مشروع القرار المتعلق بإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض (UNEP/EA.4/L.27)، فضلاً عن مشاريع المقررات بشأن برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (UNEP/EA.4/L.28) وبشأن جدول الأعمال المؤقت وتاريخ ومكان انعقاد الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/EA.4/L.29).

ثالثاً- المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

٧- في الجلسة العامة الأولى التي عقدت في ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، أشار الرئيس إلى أن لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية، في اجتماعها الرابع، المعقود في الفترة من ٤ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، أقرت سبعة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد للنظر فيه واحتمال اعتماده من جمعية البيئة، ولذلك فإن اللجنة الجامعة ليست بحاجة إلى أن تنظر فيها. وتتعلق مشاريع القرارات السبعة بحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/EA.4/L.12)؛ الإدارة المستدامة للصحة العالمية لأشجار المانغروف (UNEP/EA.4/L.13)؛ الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية (UNEP/EA.4/L.14)؛ والإدارة المستدامة للنيتروجين (UNEP/EA.4/L.16)؛ حفظ أراضي الخث وإدارتها المستدامة (UNEP/EA.4/L.19)؛ البرنامج الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس) (UNEP/EA.4/L.24)؛ وتنفيذ ومتابعة قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/EA.4/L.26). في حين كان مشروع المقرر يتعلق بإدارة الصناديق الاستئمانية والمساهمات المخصصة (UNEP/EA.4/L.30).

٨- وقدم الميسرون المشاركون في الأفرقة العاملة الخمسة التي أنشأتها لجنة الممثلين الدائمين المفتوحة العضوية في اجتماعها الرابع لمحة عامة عن التقدم المحرز خلال المشاورات التي استغرقت يومين قبل انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بوضع الصيغة النهائية لمشاريع القرارات والمقررات المعلقة للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جمعية الأمم المتحدة للبيئة. وأثناء تلك المشاورات، وضعت الأفرقة العاملة الصيغة النهائية لمشاريع أربعة قرارات، تتعلق بالتنقل المستدام (UNEP/EA.4/L.4)؛ والصلة بين الفقر والبيئة (UNEP/EA.4/L.22)؛ وإدارة الموارد المعدنية (UNEP/EA.4/L.23)؛ وخطة التنفيذ ''نحو كوكب خال من التلوث'' (UNEP/EA.4/L.25).

٩- وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة الجامعة الصيغة النهائية لمشاريع القرارات الواردة في الوثائق، UNEP/EA.4/L.4 وUNEP/EA.4/L.22 وUNEP/EA.4/L.23 وUNEP/EA.4/L.25 للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جمعية البيئة.

١٠- وفي جلستها العامة الثانية التي عقدت في مساء يوم الاثنين ١١ آذار/مارس، أقرت اللجنة مشروع القرار المتعلق بالابتكارات في المراعي المستدامة والرعي المستدام (UNEP/EA.4/L.17) للنظر فيه واحتمال اعتماده من جمعية البيئة.

١١- في الجلسة العامة الثالثة، التي عقدت بعد ظهر يوم الثلاثاء ١٢ آذار/مارس، أقرت اللجنة الصيغة النهائية لخمسة مشاريع قرارات تتعلق بالمسارات المبتكرة من أجل تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين

(UNEP/EA.4/L.2)، والهياكل الأساسية المستدامة (UNEP/EA.4/L.6)، والإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات (UNEP/EA.4/L.8)، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (UNEP/EA.4/L.9)، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، وتمكين النساء والفتيات في الإدارة البيئية (UNEP/EA.4/L.21)، واعتمدت كذلك مشروع مقرر بشأن برنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ (UNEP/EA.4/L.28)، للنظر فيها واحتمال اعتمادها من جمعية البيئة.

١٢- وفي الجلسة العامة الرابعة، التي عُقدت مساء يوم الثلاثاء ١٢ آذار/مارس، أقرت اللجنة الصيغة النهائية لمشروع القرار المتعلق بالتصدي للتحديات البيئية من خلال الممارسات التجارية المستدامة (UNEP/EA.4/L.5) للنظر فيه واحتمال اعتماده من جمعية البيئة.

١٣- وفي الجلسة العامة الخامسة التي عُقدت صباح الأربعاء ١٣ آذار/مارس، أقرت اللجنة الصيغة النهائية لمشروعي قرارين بشأن تعزيز الممارسات المستدامة والحلول المبتكرة للحد من فقدان الأغذية وهدرها (UNEP/EA.4/L.3) والابتكارات في مجالي التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي (UNEP/EA.4/L.11) للنظر فيهما واحتمال اعتمادهما من جمعية البيئة.

١٤- وبعد تأجيل المناقشة، أقرت اللجنة في الجلسة نفسها الصيغة النهائية لمشروعي قرارين بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة (UNEP/EA.4/L.7) ومعالجة مشكلة التلوث بالمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة (UNEP/EA.4/L.10) للنظر فيهما واحتمال اعتمادهما من جمعية البيئة.

١٥- وأقرت اللجنة في جلستها العامة السادسة، مساء يوم الأربعاء ١٣ آذار/مارس، الصيغة النهائية لمشروع القرار المتعلق بإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض (UNEP/EA.4/L.27) للنظر فيه واحتمال اعتماده من جانب جمعية البيئة.

رابعاً- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لجمعية البيئة وموعد انعقادها

١٦- في الجلسة العامة الخامسة، التي عقدت صباح يوم الأربعاء ١٣ آذار/مارس، أقرت اللجنة الصيغة النهائية للمقرر المتعلق بجدول الأعمال للدورة الخامسة لجمعية البيئة ومكان وموعد انعقادها (UNEP/EA.4/L.29)، من أجل النظر فيه واعتماده المحتمل من جمعية البيئة.

خامساً- اعتماد التقرير

١٧- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة السادسة، مساء يوم الأربعاء ١٣ آذار/مارس، تقرير المقرر رهناً بالتحقق من قائمة مشاريع القرارات والمقررات وعهدت إلى المقرر والأمانة بإنجاز الصيغة النهائية للتقرير.

سادساً اختتام الاجتماع

١٨- بعد أن أعرب الرئيس عن امتنانه لجميع المشاركين في اجتماعات اللجنة، ولا سيما السيدة فرانسيسكا أشيتي-أودونتون، رئيسة لجنة الممثلين الدائمين، أعلن اختتام الاجتماع في تمام الساعة ٢٠:٤٠ من يوم ١٣ آذار/مارس ٢٠١٩.